

الرأي العام البريطاني: محاولة للفهم (*)

مقدمة:

يعتبر الحديث عن الرأي العام من أهم الموضوعات المثارة عند مناقشة النظرية الديمقراطية. فمن المفترض من الناحية النظرية أن الحكام في النظم الديمقراطية يمثلون آراء ورغبات المحكومين. فوظيفة الحكومة - وفقاً لبعض أنصار هذه النظرية- هي إمداد المواطنين بطريقة الحياة التي يريدونها. ومن المفترض أن يتم التعبير عن مطالب المواطنين هذه في البرامج الانتخابية، ويتمثل قبول المواطنين لها من خلال نتائج الانتخابات العامة التي تتم، ومن خلال اختيار قادة البلاد؛ ومن ثم يلعب كل مواطن - من الناحية النظرية - دوراً متساوياً في اختيار سياسات دولته؛ وهو ما يتعارف على تسميته بالديموقراطية التمثيلية.

وتنخلل العديد من الصعوبات هذه الفكرة؛ التي تبدو من الناحية النظرية على درجة عالية من البساطة؛ فالعديد من القرارات الحكومية تبدو أنها تم جزئاً معيناً فقط من الأمة، كما أن بعض القضايا الخاصة بصنع السياسات تكون على درجة عالية من التعقيد وأحياناً السرية؛ بحيث يكون من الحكمة تفويض القرارات للخبراء بدلاً من الأمة ككل. ولكن هل يعني هذا أن المواطنين - من الناحية العملية - تقتصر مشاركتهم في يوم الانتخابات؛ والذي يتكرر مرة كل أربع أو خمس سنوات؟ هل صحيح أن الشعوب في النظم الديمقراطية ومنها بريطانيا - كما قال أحد الصحفيين البريطانيين في 1968 - محرومون شرعياً من الناحية الفعلية من حقهم في الاختيار في فترة ما بين الانتخابات العامة؛ تماماً كما كانوا في ظل النظم الملكية؟

هنا يأتي دور "استطلاعات الرأي" في توفير قنوات للاتصال بين الحكام والمحكومين في النظم

الديموقراطية خلال هذه الفترات. ومن ثم فإن مثل هذه الاستطلاعات تقوم بوظيفة مهمة في هذه النظم؛ حيث يمكن من خلالها اكتشاف رغبات العامة، والعمل على التواصل معها، خاصة أن الحكام في النهاية لديهم الرغبة في العودة مرة أخرى إلى السلطة؛ وهو ما لن يحدث إذا لم يُعدَّ انتخابهم من قبل العامة. ولذلك فمن المفترض (من الناحية النظرية، أو في الموقف المثالي) أن ترشد - وأحياناً توجه - نتائج الاستطلاعات هؤلاء القائمين على صنع واتخاذ القرار في الدولة⁽¹⁾.

المقصود بالرأي العام:

تتعدد التعريفات فيما يتعلق بالمقصود بالرأي العام؛ إلا أنه يمكن القول إنها تتمحور حول ثلاثة أنواع أساسية: أولاً- الرأي العام هو الآراء التي يعبر عنها العامة حول موضوع ما مطروح. ثانياً- إن الرأي العام هو الرأي المشترك بين الأفراد. ثالثاً وأخيراً- إن الرأي العام يشير إلى أي مجموعة من الآراء التي يتم التعبير عنها علانية.

والواقع إن كل تعريف من هذه التعريفات له ما يميزه، وما يفتح المجال لانتقاده في الوقت نفسه. فالتعريف الأول يستخدمه علماء الاجتماع على وجه الخصوص؛ وذلك لأنهم يرون أن مصطلح "العامة" يشير إلى هيكل اجتماعي غير محدد الملامح، تشارك أفراده مجموعة من المصالح، والتي قد تعتمد على روابط غير رسمية شخصية. ومن ثم فإنه - وفقاً لهذا الاقتراب- يمكن تعريف الرأي العام على أنه: "الآراء التي تعتنقها أي جماعة عامة"؛ ومن ثم يكون من الضروري تحديد الجماعة التي يتم الحديث عنها بوضوح تام.

ويركز التعريف الثاني على فكرة الآراء التي تشاركها "العامة"؛ ومن ثم يصبح الرأي العام في

هذه الحالة بمثابة التجسيد للإرادة العامة التي تحدث عنها المفكر الفرنسي جان جاك روسو. ويعيب هذه النظرة أن الأفراد الذين يشكلون "العامة" لا يعتنقون بالضرورة آراءً متشابهة.

وبميز التعريف الثالث بين كل من الرأي العام والخاص؛ ومن ثم فإن الرأي العام -وفقاً لهذه النظرة- يشير إلى تلك الآراء التي يكون الأفراد على استعداد للتعبير عنها بطريقة علنية⁽²⁾.

وعندما يتعلق الأمر بالحديث عن استطلاعات الرأي؛ فإن التعريف الذي تتبناه هذه الاستطلاعات يمنح كل رأي لأي فرد من أفراد الجماعة السياسية نفس الثقل المعطى لغيره من الآراء؛ ومن ثم فهو انعكاس للقاعدة الديمقراطية القائلة: "رجل واحد، صوت واحد، قيمة واحدة، one man, one vote, one value"؛ بحيث يصبح المنطق المتبنى من قبل الاستطلاعات هو: "رجل واحد، رأي واحد، قيمة واحدة one man, one opinion, one value".

ويتمثل هذا التعريف للرأي العام في: "النظرة الجماعية لمجموعة محددة من السكان"؛ ومن ثم يكون استطلاع الرأي هو "النظرة الجماعية لعينة ممثلة من مجموعة محددة من السكان". ويعكس هذا التعريف عدة خصائص أساسية:

أولاً- يشترك الرأي العام بهذا المعنى في امتداده مع رأي الهيئة الناجبة.

ثانياً- ليس من الضروري أن تعتنق "العامة" رأياً واحداً، ولكنها تعبر عن عدد من الآراء، وما يحدث أن أحد هذه الآراء تعتنقه الأغلبية.

ثالثاً- إن هذه الآراء لا يتم التطوع بالإفصاح عنها، ولكنها تُعلن عند السؤال⁽³⁾.

وعلى ذلك فإنه ليس هناك تعريف واحد صحيح للرأي العام، ومن الضروري الوعي بأن التعبير يستخدم بطرق مختلفة على حسب طبيعة الهدف من كل دراسة. وتأخذ هذه الدراسة

بالتعريف الأخير؛ ومن ثم فلا يدخل في نطاقها كتابات الصحف، أو التعليقات في الصحف ووسائل الإعلام؛ من قبل المحللين أو المعلقين.

كما أن الدراسة -على الرغم من وعيها بالصعوبات والانتقادات الموجهة لاستطلاعات الرأي العام- تعتمد في تحليلها للرأي العام البريطاني على الاستطلاعات التي أجريت في الفترة محل الدراسة. ويرجع هذا الاعتماد إلى قناعة الباحثة بأنه بالرغم من كل الانتقادات الموجهة لاستطلاعات الرأي؛ إلا أنها تفيد بدرجة كبيرة في التعرف على الاتجاهات السائدة داخل الرأي العام.

كما أن الدراسة -من ناحية أخرى- ترى أن استطلاعات الرأي إذا ما تم اتباع المعايير العلمية - من حيث الأسلوب المتبع في طرح الأسئلة، وكيفية اتخاذ عينة من المفترض أن تكون ممثلة للرأي العام- عند إجرائها؛ فإنها تعكس بدرجة كبيرة من الصحة حقيقة اتجاهات الرأي العام السائدة.

كما أن الدراسة في تحليلها لاتجاهات الرأي العام -من خلال استخدام استطلاعات الرأي- لم تعتمد على مصدر واحد من المصادر المضطلة بإجراء هذه النوعية من الأبحاث؛ بل لقد اعتمدت على نتائج أكثر من مصدر حول القضية محل الاهتمام، واعتمدت أسلوب المقارنة بين المصادر حتى يمكن تحديد ما إذا كان الاعتماد على هذه المصادر المختلفة يدعم القول بأن استطلاعات الرأي معبرة لدرجة كبيرة عن حقيقة الرأي العام داخل مجتمع ما؛ وهو المجتمع البريطاني في هذه الحالة.

وترى الدراسة أن تناول نتائج استطلاعات الرأي العام لها ثلاث وظائف أساسية: وظيفة تقريرية؛ تقوم بشرح ووصف ما يحدث، والاتجاهات السائدة داخل الرأي العام، وظيفتها تحليلية تتعلق بالإجابة عن التساؤل: لماذا يحدث ما يحدث؟ وأخيراً

- ما الدروس الممكن استخلاصها من دراسة موقف الرأي العام البريطاني من الأزمة العراقية؟

وتركز الدراسة على الفترة من يناير إلى ديسمبر 2003. وعلى الرغم من عدم إسدال الستار على ما يشهده الواقع العراقي من غموض وعدم استقرار سياسي؛ فإن التركيز على هذه الفترة يغطي ثلاث مراحل أساسية في الأزمة؛ وتمثل هذه المراحل في: مرحلة الحرب وما شهدته من جدالات كثيرة على المستويات المحلية والعالمية، ومرحلة الحرب والتقدم العسكري الذي حققته القوات الأمريكية والبريطانية؛ مما أدى في النهاية إلى سقوط النظام العراقي، وأخيراً مرحلة ما بعد الحرب -والتي تمتد إلى الآن- وما تشهده من استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق؛ والتي كان من أهم أحداثها -والذي تتوقف عنده الدراسة- القبض على الرئيس العراقي صدام حسين. وفيما يلي تناول تلك المحاور بقدر من التفصيل:

أولاً- الموقف من الحرب على العراق (المعارضة أو التأييد للحرب):

يمكن القول إن موقف الرأي العام البريطاني من الحرب على العراق تميز بالكثير من التذبذب، والتحويلات الكبيرة على مدار الأزمة في مراحلها المختلفة (ما قبل الحرب، الحرب، وما بعد الحرب). فعندما بدأ الحديث عن احتمال القيام بعمل عسكري ضد العراق أعرب 42% من البريطانيين (في السابع من يناير 2003) عن معارضتهم للحرب، في حين أن نسبة المؤيدين كانت 38%، وظلت نسبة 20% غير محددة الموقف. وهذا يعكس في جزء منه انقسام الرأي العام البريطاني على ذاته، ووجود نسبة غير صغيرة غير متخذة موقفاً؛ وهو الأمر الذي سيتغير في المراحل اللاحقة كما سيتضح فيما بعد.

محاولة التنبؤ أو تقديم رؤية مستقبلية عن أثر القضية محل الدراسة على التوجهات الانتخابية للرأي العام. وبأبي الاهتمام بتناول موقف الرأي العام البريطاني من قضية الحرب على العراق؛ نتيجة لما شهدته هذه الحرب -بدرجة ملحوظة- من معارضة شعبية عالمية واسعة من جانب، وافتقادها إلى دعم الحلفاء الغربيين الأساسيين من جانب آخر. وهي بهذا تختلف عن الحملة العسكرية الأمريكية، والتحالف الدولي على أفغانستان؛ الذي اكتسب - من الناحية الشكلية- الشرعية الدولية. كما أنه في الوقت الذي ارتبطت فيه الحملة على أفغانستان بصدمة أمنية كبيرة في الولايات المتحدة وغيرها من الشعوب الغربية؛ فإن الموقف في حالة العراق لم يكن بهذا الوضوح؛ على الأقل من وجهة نظر أطراف دولية أخرى.

ومن ثم؛ من المهم التعرف على اتجاهات الرأي العام داخل الدولة الخليفة الدائمة للولايات المتحدة في حربها المعلنة على الإرهاب، في محاولة للإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل مثلت "مسيرة المليون" أو أكثر التي شهدتها العاصمة البريطانية لندن (في 14 فبراير 2003) الاتجاه السائد داخل قطاعات الرأي العام البريطاني، مشتركاً في هذا مع الغالبية من شعوب القارة الأوروبية؟ أم أن المعارضة للحرب لم تكن على هذه الدرجة من الخطورة التي تُرجع الحكومة البريطانية عن عزمها الانخراط في هذا العمل العسكري؟

- ما تقييم الرأي العام البريطاني للطريقة التي أديرت بها الأزمة؛ من قِبَل قيادته السياسية من جانب، والقيادة السياسية الأمريكية من جانب آخر؟ وما أسباب ذلك؟

- ما العوامل التي شكَّلت موقف الرأي العام البريطاني من الأزمة؟

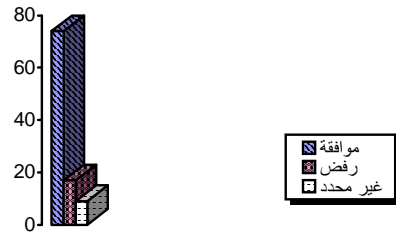
بتطور الوقت أصبحت هناك قناعة لدى الرأي العام البريطاني أن الحرب لا مفر منها، ولكن الانقسام حدث من جديد حول ما يبرر الحرب من عدمه. فقد أعرب 54% في 28 يناير عن أن استخدام القوة في هذا الوقت غير مبرر، وأنه من الأفضل أن يتم نزع سلاح العراق من خلال عمليات التفتيش، في حين أكد 41% على أن التخلص من صدام حسين ونظامه هو في حد ذاته عمل إنساني، وأن تركه يحكم العراق من الجرائم ضد الإنسانية، ويعكس عدم تحمل الجماعة الدولية لمسئوليتها.

ولهذا يمكن القول إن الرأي العام أعطى لنفسه -لا شعوريًا- مبررًا أخلاقيًا للحرب؛ نظرًا لتأكيد من أنها آتية ولا مفر من تجنبها؛ وذلك حتى إذا قامت الحرب فعلاً فيكون لها ما يبررها من الناحية الأخلاقية؛ وهو هدف التخلص من صدام. ويبدو أن محاولة إضفاء الطابع الأخلاقي أصبحت سمة من سمات الخطابات الغربية الرسمية وغير الرسمية، وهي في الحقيقة تفيد في كشف مدى الازدواجية والتناقض اللذين يعاني منهما هذا الخطاب في أغلب الأحيان، وإلا فأين كان هذا الشعور الإنساني منذ أكثر من 25 عامًا تمتع فيها صدام حسين بدعم الغرب وتأييده وتسليحه في الوقت نفسه؟ وأين كان هذا الشعور الإنساني أثناء حرب الخليج، وأثناء ما ارتكبه من عمليات قمع في حق الشيعة في الجنوب؟ ولماذا لم يضغط هذا الرأي العام على حكوماته لإسقاط هذا النظام القمعي؟ ولماذا سمح هذا الرأي العام بحصار لأكثر من عشر سنوات؛ كان ضحاياه الأساسيون من الأطفال والمرضى؟؟

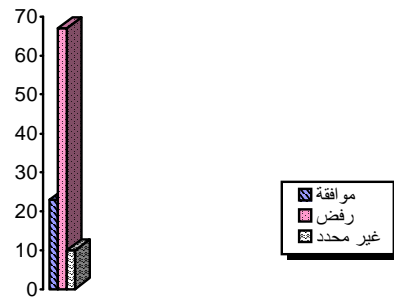
ويأتي في هذا السياق التقرير الثاني الذي قدمه هانز بليكس رئيس لجنة التفتيش على الأسلحة في العراق لمجلس الأمن في يوم 14 فبراير؛ والذي أعرب فيه عن عدم تأكد فريقه بعد ما إذا كان العراق لديه أسلحة دمار شامل بالفعل أم لا، وطالب بمنح

مرحلة ما قبل الحرب:

يبدو في هذه المرحلة أن معارضي الحرب - بالإضافة إلى عدم اقتناعهم بالأسباب المعلن عنها لشن الحرب- كانوا مدفوعين من ناحية أخرى بالحرص على إثبات وجودهم على الساحة السياسية؛ حتى لا يتم تجاهل الرأي العام في أحداث تالية. وإن كان يُلاحظ أن الرفض الأساسي للحرب يرجع بطريقة غير مباشرة إلى رفض محاولة الولايات المتحدة الانفراد باتخاذ قرار الحرب، ومساعدة وتدعيم بريطانيا لها في هذا الصدد. والدليل على ذلك أن نسبة المعارضة للحرب انخفضت في هذه الفترة (من 10 إلى 12 يناير) إلى 32%، وارتفعت نسبة التأييد إلى 66%؛ ولكنه تأييد مشروط بموافقة الأمم المتحدة على العمل العسكري. وهو الاتجاه الذي أخذ في التزايد على طول هذه الفترة السابقة للحرب؛ حتى وصلت نسبة الموافقة المشروطة هذه في 17 يناير إلى 74%، وتظل نسبة 9% غير محددة الرأي.



الموقف من الحرب في حالة موافقة الأمم المتحدة



الموقف من الحرب في حالة موافقة الأمم المتحدة

فبراير) عن ثقتهم في الرئيس الأمريكي جورج بوش، في مقابل 64% لا يثقون فيه. من ناحية أخرى فإن النقل الذي يضعه الرأي العام على الأمم المتحدة لكي يؤيد العمل العسكري يثير العديد من التساؤلات: ماذا يهدف الرأي العام من اشتراط تأييده للحرب بموافقة الأمم المتحدة؟ هل يعني هذا أنه يثق في حكم مجلس الأمن على الأمور، حتى إذا كان حكمه هذا ضد رغبة الرأي العام ذاته؟ أم أن هذا مجرد رغبة في وجود إجماع دولي على الموقف الذي تتخذه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وليس المقصود منه أن يكون مجلس الأمن أداة للحكم على الصواب من الخطأ؟ أم هل يكون اشتراط الرأي العام موافقة الأمم المتحدة نابعاً من اعتقاده أنها لن تدعم قرار الحرب؛ ومن ثم فهو شرط تعجيزي في المقام الأخير؟ وإذا كان هذا هو الهدف؛ فإن المفترض هو أن عدم موافقة المنظمة الدولية على العمل العسكري -إذا ما كان ذلك قد حدث- ستزيد من رفض الرأي العام لقرار الحرب؛ وهو ما لم يحدث كما سيتضح فيما بعد.

مع تطور الوقت ازدادت نسبة التأييد للعمل العسكري ضد العراق، ولكن في الوقت نفسه حدثت إضافة في الشروط التي ينبغي توافرها حتى تتم الموافقة. فقد أبدى 75% من البريطانيين في الخامس من مارس استعدادهم لمساندة القوات البريطانية المشتركة في أي عمل عسكري بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق، بشرط أن يجد مفتشو الأمم المتحدة على الأسلحة دليلاً على أن العراق يحاول أن يخفي أسلحة، وأن يصوت مجلس الأمن للأمم المتحدة لصالح العمل العسكري. وفي حالة غياب هذين الشرطين؛ فإن نسبة 24% فقط هي التي تساند الحرب، وتزيد المعارضة من 18% إلى 67%، وتلتزم نسبة 9% بالحياد.

المفتشين الدوليين المزيد من الوقت لإتمام عملهم. وكان لهذا التقرير آثاره على الرأي العام البريطاني وإن كان ليس بالدرجة الكبيرة؛ حيث أعرب بعده 80% عن أن يعطي صدام حسين موعداً نهائياً يستجيب فيه للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتخلص من كل أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، في حين لم يوافق 13% على ذلك، والتزمت نسبة 7% بعدم تحديد موقفها. كما رأى 76% أنه إذا لم يذعن العراق لمطالب الأمم المتحدة بحلول هذا الموعد؛ فإن على الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهم من الدول اتخاذ عمل عسكري ضده لإجباره على نزع السلاح. وهكذا فإن فكرة التدخل العسكري ذاتها غير مرفوضة؛ وهو ما يبدو أنه الأمر الذي يفهمه الساسة بدرجة كبيرة. فقد صرح توني بلير في 18 فبراير بأنه يؤمن بأن الرأي العام في بريطانيا سيجتهد لمساندة العمل العسكري ضد العراق إذا ما قررت الحكومة السير في هذا الاتجاه؛ وذلك على الرغم مما شهدته العاصمة البريطانية من مسيرة احتجاج ضخمة في 15 فبراير ضمت ما يقرب من المليون مواطن.

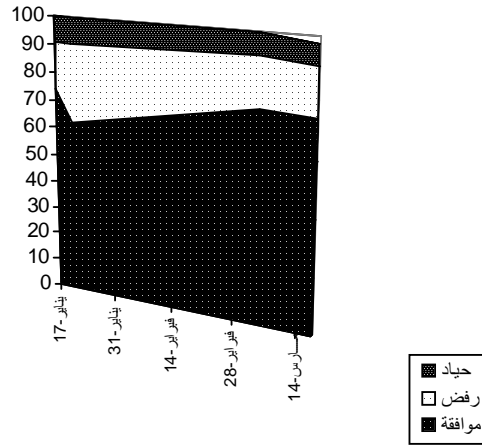
والواقع إن خبرات الحروب في بريطانيا بصفة خاصة توضح أنه في معظم الأحيان بمجرد الانخراط في العمل العسكري؛ فإن الرأي العام والقوى السياسية تتجه للتضامن خلف القوات. وفي حالة الحرب على العراق؛ فإن الوضع أسهل من الخبرات السابقة؛ وذلك لأن الرأي العام منقسم على نفسه بدرجة كبيرة وملحوظة؛ فيما يتصل بقرار الحرب من ناحية، إلى جانب عدم رفضه لفكرة التدخل العسكري ذاتها من ناحية أخرى.

ويمكن القول في هذا الصدد إن عدم ثقة من يعارضون الحرب في بريطانيا في رئيس الوزراء البريطاني توني بلير ترجع بصورة أو أخرى إلى علاقته القوية مع الرئيس الأمريكي؛ والذي لا يتمتع بثقة الرأي العام البريطاني. فقد أعرب 18% (في 21

الانخراط في الحرب. أي إن تعثر تحقق شرط صدور قرار ثانٍ من الأمم المتحدة؛ أسقط معه الشرط الثاني الخاص بأن يُعرب فريق التفتيش على الأسلحة أن العراق لديه من الأسلحة ما يخفيه عن الجماعة الدولية؛ وهو ما يعزّز الافتراض بأن اشتراط موافقة الأمم المتحدة كان رغبة من الرأي العام البريطاني في تحقق إجماع دولي؛ لعله يحجّم من الانفرادية الأمريكية بالأمور، ولا يعزل بريطانيا -مع الولايات المتحدة- عن باقي دول العالم. أي إن الرغبة كانت مجرد تحقق الإجماع، بغض النظر عن عدالة الحرب من عدمها. ولذلك يمكن القول إنه في هذه الحالة تقبل غالبية الرأي العام -من حيث المبدأ- أنه أحياناً قد يكون من الضروري القيام بعمل عسكري ضدّ نظام ما. ولكن العديد منهم -مع هذا- في حاجة إلى دليل على وجود هذا التهديد؛ أو على الأقل أن هناك آخرين من الجماعة الدولية يؤيدون حكمهم هذا على الأمور.

من ناحية أخرى؛ حمّل الرأي العام البريطاني الرئيس الفرنسي فشل الأمم المتحدة في استصدار قرار ثانٍ بشأن العراق. فقد أعرب 68% أن الرئيس الفرنسي كان مخطئاً عندما قال إن فرنسا ستعترض على أي قرار للأمم المتحدة يحث على استخدام القوة إذا فشل صدام حسين في نزع التسليح. وهو الأمر الذي قد يدل على أن الرأي العام البريطاني كان من الممكن أن يساند قرار الحرب أيضاً؛ حتى وإن اعترضت فرنسا عليه في مجلس الأمن، طالما أنها الدولة الوحيدة المعارضة على ذلك، بالرغم من الضغوط الكبيرة التي مارستها الولايات المتحدة على العديد من الدول الصغيرة والإفريقية، والتي كانت متواجدة في هذه الدورة من مجلس الأمن؛ فالمهم - كما سبق التوضيح - توفر صورة الإجماع الدولي حتى وإن كان إجماعاً زائفاً.

كذلك تنخفض المعارضة إذا ما وجد المفتشون دليلاً على أن العراق يخفي أسلحة دمار شامل، حتى إذا لم يصوت مجلس الأمن لصالح العمل العسكري. وفي هذه الحالة فقد أبدى 46% مساندتهم للعمل العسكري، كما أن 41% أعربوا عن استعدادهم لمساندة قرار الحرب إذا لم يكن هناك دليل على الأسلحة. ولكن مجلس الأمن صوّت بالموافقة. وتظل نسبة 24% مساندة للحرب حتى في ظل عدم تحقق أي من الشرطين. وقد زادت هذه النسبة المؤيدة للعمل العسكري دون أي شرط (في 17 مارس). بمقدار 2%، وانخفضت نسبة المعارضة إلى نسبة 63%، وفي الوقت نفسه زادت نسبة من لا يتخذون موقفاً إلى 11%.



ويبدو أن موقف فرنسا في عرقلة صدور قرار ثانٍ؛ كان له تأثيره في صالح زيادة نسبة المؤيدين للحرب، فقد أعرب 50% من البريطانيين (في 18 مارس) عن الموافقة على العمل العسكري ضد العراق إذا لم يترك صدام حسين العراق، في حين اعترض على ذلك 42%. أما من يلتزم الحياد فقد وصلت نسبتهم إلى 8%. ويلاحظ في هذا الصدد أن فشل مجلس الأمن في التوصل إلى قرار ثانٍ بشأن العراق؛ جعل الرأي العام البريطاني يتخلى عن شروط

في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، ورأى 30% أنه من المهم تطبيق مطالب الأمم المتحدة بالقوة والخاصة بتخلص العراق من أسلحة الدمار الشامل.

وقد شهد الرأي العام تحولاً كبيراً بعد مرور أسبوعين من بداية الحرب. وكأن الرأي العام قد قرر أن المعركة بدأت؛ ومن ثم حان الوقت لمساندة القوات المنخرطة في المعركة. وهو الاتجاه الذي لم يكن غريباً على الرأي العام في بريطانيا؛ فقد سبق وحدث هذا من قبل أثناء حرب الفوكلاند. بل إن من الساسة ذواتهم من اتخذ نفس المنحى؛ فقد صرح روبرت كوك - وزير الخارجية الأسبق وقائد مجلس العموم، والذي استقال من منصبه احتجاجاً على انخراط بريطانيا في هذه الحرب - قائلاً: "لم أكن في صالح الحرب، ولكنها طالما بدأت فمن المهم الانتصار فيها".

وقد استمرت الزيادة في نسبة التأييد للحرب مع تقدم العمل العسكري على أرض المعركة؛ فقد أعرب 63% من البريطانيين في الثامن من أبريل عن تأييدهم للعمل العسكري على العراق، في حين بلغت نسبة الرفض 32%، وانخفضت نسبة من لا يتخذون موقفاً لتصل إلى 5% فقط. ويلاحظ أن الزيادة جاءت من انخفاض نسبة المعارضين من ناحية، ومن ناحية ثانية تحول البعض ممن التزم الحياد إلى مساندة العمل العسكري. ويرجع هذا في جزء منه إلى دور الصورة المنقولة؛ فقد أعرب 74% من الشباب في التاسع من أبريل أنهم يقضون وقتاً أطول في مشاهدة واستماع وقراءة الأخبار بعد الحرب عما كانوا قبلها. كما أن الاهتمام بمتابعة تغطية الحرب كان عالياً بين المؤيدين للتدخل العسكري (48%)، في حين أن الاهتمام بين المعارضين لها لم يتعد 39%. هذا ويبدو أن متابعة التغطية الإعلامية قد تدفع المشاهدين تجاه مساندة الحرب، وتمارس تأثيرها

كما كان فشل الأمم المتحدة في التوصل إلى قرار ثانٍ حول العراق أمراً له انعكاساته السلبية على ثقة الرأي العام في قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع النزاعات الدولية - وهو الأمر الذي سيوضح أكثر في فترة ما بعد الحرب عند الحديث عن الدور المفترض أن تتولاه الأمم المتحدة في عراق ما بعد الحرب - فقد أعرب 38% من البريطانيين عن ثقتهم في قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع النزاعات الدولية، في حين أعرب 61% عن عدم ثقتهم في ذلك.

وعلى هذا فإن الاستطلاعات الأخيرة قبل الحرب (التي أجريت في 21 مارس) وجدت تحولاً في الرأي العام لصالح تدخل بريطانيا في الحرب. ويمكن القول إن التحرك الحثيث تجاه الموافقة على الحرب في الأسابيع الأولى من مارس؛ لم يعنِ الانتصار على المعارضين للحرب - بالطبع في جزء منه يعكس ذلك - أكثر مما يعني تعيُّر الآراء حول مغزى قرار الأمم المتحدة، ودليل المفتشين على أن العراق يخفي أسلحة.

مرحلة الحرب:

مع بداية العمليات العسكرية ضد العراق في 22 مارس؛ ارتفعت نسبة المؤيدين للعمل العسكري الذي تقوم به كل من الولايات المتحدة وبريطانيا إلى 56%؛ وهو الاتجاه الذي استمر في التزايد طوال فترة الحرب، كما انخفضت نسبة الرفض إلى 36%، وبقيت نسبة 6% غير محددة الموقف.

وتنوعت الأسباب التي من أجلها يدعم الرأي العام من الحرب في هذه المرحلة؛ فمنها ما يتخذ المبرر الأخلاقي، ومنها ما يهتم بالهواجس الأمنية. وقد ذهبت النسبة الأكبر (33%) إلى أن تحرير العراق من ديكتاتورية صدام حسين يستحق الذهاب للحرب، بينما أعرب 32% عن أنه بدون العمل العسكري كان يمكن للعراق أن يساعد الإرهابيين

متوقعًا- بالتقارير الخاصة بالضحايا في صفوف المدنيين، وحوادث النيران الصديقة، وفيما بعد عمليات النهب وانعدام القانون؛ فكل هذا لم يصنع شيئاً لتغيير هذا الاتجاه. ومن ثم فإن معدل التغيير في الآراء؛ يجعله واحدًا من أكثر التغييرات الدرامية التي تم قياسها في السابق.

والواقع إن العديد من هذا كان متوقعًا من قبل بعض المحللين؛ فقد أظهرت الصراعات السابقة نموذجًا متسقًا لزيادة الدعم العام. بمجرد بداية العمل العسكري الذي تنخرط فيه القوات البريطانية. إلا أن موقف الرأي العام من حرب العراق كان على درجة أكبر من التعقيد والالتباس في الوقت نفسه؛ نظرًا لما أحاط به من معارضة داخلية ودولية في الوقت نفسه. وبعد أن كان 26% فقط من البريطانيين في منتصف مارس على استعداد للموافقة على الانخراط البريطاني في الحرب، حتى في ظل عدم توافر دليل من قبيل مفتشي الأسلحة، ودون صدور قرار ثانٍ من الأمم المتحدة، بينما أعرب 63% عن عدم موافقتهم على ذلك.

وعلى الرغم من عدم توافر الدليل، ولا التوصل لقرار ثانٍ من الأمم المتحدة؛ فإنه بعد أسبوعين من الحرب - حيث كانت القوات البريطانية في البصرة، وتقدمت القوات الأمريكية تجاه بغداد- فإن 56% قالوا إنهم يوافقون على اشتراك القوات البريطانية في الحرب، و فقط 38% يرفضون ذلك؛ ومن ثم فإن أكثر من 25% من الشعب البريطاني قد غيّر من رأيه.

الأكثر في ذلك على هؤلاء غير محدّدي الموقف من البداية. كما يبدو أن التقدم السريع والنجاحات العسكرية للولايات المتحدة وبريطانيا خلال الأسبوع الأول للحرب عززت كثيرًا من صعود نسبة الدعم للحرب؛ فيما يفسر بأثر "الكل يدعم المنتصر everyone backs a winner"

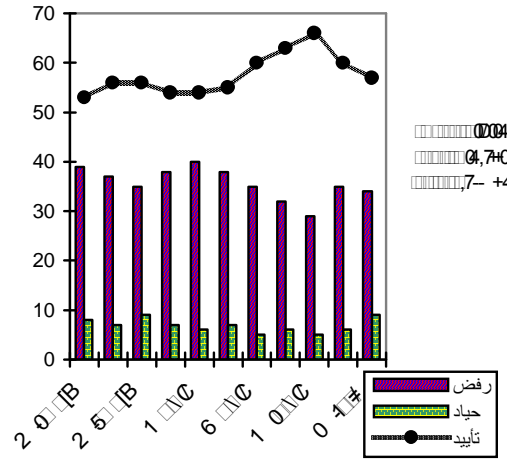
مع سقوط بغداد في التاسع من أبريل زادت نسبة المؤيدين للحرب من 55% في أول أسبوعين للحرب، إلى 63% مع نهايتها. وانخفضت نسبة المعارضة من 36% مع بداية الحرب، إلى 27% عند نهايتها. كما أعرب 74% من البريطانيين أنهم فخورون بدور بريطانيا في الحرب، بينما أعرب 20% عن شعورهم بالعار لذلك، والتزم 6% الحياد. وعلى هذا فإن الزيادة في دعم العمل العسكري منذ سقوط بغداد تؤكد على أن الحرب كانت مصحوبة بواحد من أكثر التحولات الدرامية في الرأي العام في التاريخ السياسي البريطاني الحديث. وإن كان يلاحظ أن الدعم للعمل العسكري لا يعني بالضرورة الرضاء عن كل السياسات التي يقدمها توني بلير عن العراق. وهو ما يمكن التعبير عنه - بحق- بلغز اتجاهات الرأي العام البريطاني تجاه الحرب؛ ومن هذه الألفاظ أنه على الرغم من الغالبية الكبيرة في تدعيم الحرب؛ فإن نسبة 25% من البريطانيين يرون أن الحرب جعلت العالم مكانًا أكثر خطورة، في حين أعرب 30% عن أنها لم تشكل فارقًا، و فقط نسبة 32% التي أعربت عن أن الحرب جعلت العالم أكثر أمنًا.

وهكذا؛ فإن المشاركة البريطانية في الغزو الأمريكي للعراق كانت في لحظة بدايته أقل شعبية بالنسبة للرأي العام البريطاني. ولكن بمجرد انطلاق أول رصاصة في الحرب؛ فإن الرأي العام تحرك لصالح مساندة المشاركة البريطانية في الحرب، واستمر في الصعود. وهو الاتجاه الذي لم يتأثر -بعكس ما كان

الفترة الأخيرة من الحرب مباشرة. ويبدو أن السبب في انخفاض هذا الدعم هو شعور الرأي العام بأنه خُدع في إدارة بليز لأزمة العراق، واعتماده المريب على المراوغة والدوران حول الحقائق. ويرجع السبب في ذلك إلى ما تفجّر على الساحة البريطانية خلال شهري يونيو ويوليو؛ من أن الحكومة بزعامة توني بليز تعمّدت المبالغة في الخطر الذي يمثله صدام حسين وأسلحته المزعومة على المصالح البريطانية؛ وهو الخطر الذي كَشَفَ عنه التقرير الذي قدمته الحكومة في 14 سبتمبر 2002؛ والذي قالت إنها اعتمدت فيه على مصادر مخبرانية صحيحة.

فقد كتب أحد مراسلي البي بي سي (أندرو جليجان) في إحدى الصحف في أوائل يونيو عن أن أحد مصادره أبلغه أن الحكومة عدّلت من تقرير المخابرات حتى تدفع الرأي العام إلى دعم العمل العسكري ضد العراق، وحدّد - في هذه المقالة - على وجه الخصوص؛ المتحدث الرسمي باسم توني بليز في هذا الوقت (وهو ألاستر كامبل)، وإن كان لم يكشف عن اسم مصدره لهذه المعلومات. وهو الأمر الذي فجّر أزمة بين الحكومة والبي بي سي؛ أدت إلى انتحار عالم الأسلحة ديفيد كيللي في 17 يوليو، والذي كان يعمل خبيراً لوزارة الدفاع، ومفتشاً على الأسلحة في العراق، بعد أن عُرف للجميع أنه مصدر المعلومات لمراسل البي بي سي؛ وهو الأمر الذي أدى إلى بداية التحقيق في القضية منذ أغسطس - والتي يتوقع أن تظهر نتائجها مع بداية عام 2004 - فيما يعرف بـ "تحقيق هاتون".

وقد كان لهذه الأحداث أثرها على ازدياد الجدل، واستقطاب الآراء حول ما إذا كانت الحرب ضد العراق مبررة أم لا. وهذا ما أوضحه استطلاع الرأي في 23 يوليو؛ حيث أظهرت النتائج أن النزاع بين الحكومة والبي بي سي قد استقطب الآراء بطريقة أكثر حدة عما كانت عليه من قبل. وعلى الرغم من

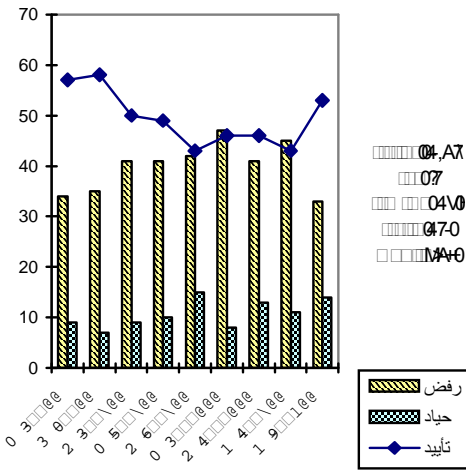


مرحلة ما بعد الحرب:

ولكن اتجاه الزيادة في دعم العمل العسكري ضد العراق لم يستمر في الارتفاع بعد انتهاء العمليات العسكرية من الناحية الرسمية - فقد أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء الحرب في الأول من مايو 2003 - حيث أخذت نسبة التأييد في الانخفاض مع استمرار تأييد الأغلبية للحرب، ورؤيتهم لها على أنها الشيء الصواب الذي كان من الواجب عمله. ففي 29 مايو أعرب 57% من البريطانيين عن موافقتهم على العمل العسكري الذي تم ضد العراق، في حين أبدى 36% عدم موافقتهم عليها، والتزمت نسبة 8% بعدم تحديد لموقفها. وبدأ في هذه المرحلة العودة للتساؤل الذي أثير في مرحلة ما قبل الحرب؛ وهو: هل هناك ما يبرر العمل العسكري ضد العراق؟ وقد أعرب 50% عن أن كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة كانت لهما مبرراتهما لمهاجمة العراق، في حين لا يرى ذلك 43%، والتزم الحياد 8%.

وعلى الرغم من أن استطلاعات الرأي التي أجريت في 17 يونيو أوضحت أن أكثر من ثلاثة أرباع البريطانيين يرون أنه بغض النظر عن وجود أسلحة الدمار الشامل أم لا؛ فإن إقصاء نظام صدام حسين ذاته يبرر الحرب. إلا أن الدعم العسكري للحرب لم يحتفظ بمعدلاته العالية التي شهدتها في

في المرحلة الحالية، وأن عليها أن تبقى حتى يصبح الوضع أكثر استقراراً. وقد تعزز هذا أيضاً بإلقاء القبض على صدام حسين في 13 ديسمبر؛ حيث أظهرت استطلاعات الرأي التي أجريت بعدها أن 53% يوافقون على العمل العسكري ضد العراق، في حين يرفضه 33% و 14% غير محدد الموقف. أي إنه في خلال شهر واحد زادت نسبة التأييد بمقدار 10%؛ وهو الأمر الذي إن دل على شيء إنما يدل على أن القضية لدى الرأي العام البريطاني عرضة للتغير والتذبذب تبعاً للمؤثرات الخارجية. وهو ما يدل أيضاً على أن الرفض السابق للحرب لم يكن ينبع من اعتبارات قيمة -وهي الاعتبارات التي من الصعب تغييرها بسهولة- وإنما إجرائية وعملية بحتة. أي إن الاعتراضات التي سبقت اندلاع الحرب كانت على الظروف المحيطة بالحدث، وليست على فكرة الحرب ذاتها، وبالتالي تتغير نسبة التأييد أو الرفض كلما تغيرت الظروف المحيطة أو حدث جديد في الأبعاد المعروفة لدى الرأي العام.



وإذا كان هذا هو الموقف الذي اتخذته الرأي العام من الحرب على العراق -بما اتصف به من تذبذب وانقسام في الكثير من الأحيان- فكيف كان تقييمه إذن لإدارة الأزمة من قِبَل القيادات السياسية

الأغلبية (51%) ترى أن الحرب كانت مبررة -بزيادة ثلاث نقاط عن استطلاع الرأي في الشهر السابق على هذا- إلا أنه في الوقت نفسه حدثت زيادة 2% للمعارضة؛ بحيث أصبحت نسبة المعارضة 42%. كما كان للجدل القومي أثره في انخفاض نسبة من لا يحددون موقفهم من 11% إلى 7%؛ وهي النسبة التي انعكست في الزيادة في كل من المؤيدين والمعارضين.

وبحلول شهر سبتمبر (أي مع منتصف عملية التحقيق في انتحار "ديفيد كيللي" فيما ما يعرف بـ"تحقيق هاتون")، ثم عند نهايته (أي عند الانتهاء من تقديم الأدلة لتحقيق هاتون)؛ فإن استطلاعات الرأي العام أظهرت أن الرأي العام حول العراق قد تحرك بجدة خلال الصيف تحت تأثير التحقيق، بالإضافة إلى الفشل في العثور على أسلحة دمار شامل، واستمرار عدم الاستقرار في بغداد. وبعد أن كان الدعم العام للحرب بعد سقوط بغداد مباشرة في أبريل قد وصل إلى أقصاه (63-66%). فإنه بحلول يوليو انخفض إلى 51%، مع استمرار الغالبية في صالح أن الحرب كانت مبررة.

مع نهاية العام -وتحديدًا قبل زيارة الرئيس الأمريكي للعاصمة البريطانية لندن في 18 نوفمبر- كشفت استطلاعات الرأي عن صعود جديد في المشاعر المساندة للحرب؛ حيث وصلت النسبة المؤيدة للحرب إلى 47%. ويمكن تفسير ذلك التزايد؛ ليس لتمتع الرئيس الأمريكي بالشعبية، وإنما يرجع بالأساس إلى الهجمات الانتحارية التي تكثفت على الأهداف والقوات الغربية؛ في العراق، وخارجها (تفجيرات تركيا والسعودية).

كما انخفضت المعارضة للحرب منذ سبتمبر إلى نسبة 41% من البريطانيين. ويرتبط هذا التحول باتجاه آخر؛ وهو أن ثلثي الناخبين يرون أن القوات البريطانية والأمريكية لا ينبغي لها أن تخرج من العراق

المنخرطة في هذه الحرب؟ هل ارتبط تقييمه لأداء هذه القيادات بموقفه من الحرب؟ هل كان موقفه من هذه القيادات مفسراً أم متأثراً بالموقف من الحرب؟

ثانياً- الموقف من بليز وبوش، وعلاقة ذلك بنظرة الرأي العام للحرب:

ارتبط موقف الرأي العام البريطاني من العمل العسكري ضد العراق بقضية أخرى؛ وهي الكيفية التي تمت من خلالها إدارة الأزمة. وكما سبق التوضيح في النقطة السابقة؛ يبدو أنه من الأسباب الأساسية التي كانت وراء اعتراض الرأي العام في البداية على الحرب؛ ما يتصل بالانفراد الأمريكي بالقرار، وعدم التأكد من الأسباب الحقيقية التي تهدد الولايات المتحدة إلى تحقيقها من وراء العمل العسكري ضد العراق. فقد أعرب 24% من البريطانيين (في 12 يناير) عن اعتقادهم أن الهدف الأساسي أو الأكثر أهمية لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا في حربهما على العراق؛ هو إقصاء نظام صدام حسين عن الحكم، في حين أعرب 21% عن اقتناعهم أن الهدف الأساسي للدولتين هو تأمين منابع البترول في الشرق الأوسط، والتحكم فيها في الوقت نفسه. في حين أن نسبة 5% ترى أن الهدف هو تحقيق الحرية والديموقراطية في العراق، و3% يرون أن الهدف هو هزيمة تنظيم القاعدة، وتبقى نسبة 9% من البريطانيين الذين يرون أن الهدف الأساسي قد يكون تعزيز وضع الرئيس بوش داخل الولايات المتحدة.

وإن كانت النسب السابقة تعبر عن الأهداف التي يرى الرأي العام أن كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان إلى تحقيقها من الحرب؛ فإن هناك تفضيلات أخرى للرأي العام؛ والتي من المفروض أن تكون المبرر للحرب. فقد أوضح 29% من البريطانيين أن السبب الأفضل من وجهة نظرهم لتبرير اشتراك بريطانيا في عمل عسكري ضد العراق؛

هو تقليص أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق، في مقابل 19% قالوا بتدعيم القانون الدولي وسلطة ومطالب الأمم المتحدة. يأتي بعد ذلك نسبة 18% ترى أنه ليس هناك أي مبرر لاشتراك بريطانيا في هذا العمل العسكري، و15% يرون أن الهدف الأساسي ينبغي أن يكون جلب الحرية والديموقراطية للعراق، في مقابل 7% لصالح إقصاء نظام صدام حسين.

وتوضح هذه المواقف أن الهدف الأكثر تأييداً هو تقليص أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، وإن كان لا يتمتع بالأغلبية الساحقة؛ فهناك أهداف فأهداف أخرى (مثل تحقيق الديمقراطية في العراق، وإقصاء نظام صدام) تتمتع بالشرعية أيضاً داخل بعض الاتجاهات داخل الرأي العام.

ولذلك؛ فإنه - كما سبق وأوضحنا - الدراسة - استمرت الغالبية في تأييد الحرب، على الرغم من عدم العثور - حتى وقت كتابة هذه السطور - على أي من أسلحة الدمار الشامل التي سبق الادعاء بوجودها. ومن ثم إذا كان هذا هو الهدف الأساسي لدى الرأي العام لتبرير الحرب؛ فإنه من ناحية أخرى ليس الوحيد، وتظل هناك أسباب ومبررات أخرى تبني عليها شرعية الحرب؛ وهي الأسباب التي ركز عليها الخطابين الأمريكي والبريطاني الرسميين في تبرير حربهما على العراق خلال مرحلة ما بعد الحرب بصفة خاصة.

وقد ترجم انتقاد الرأي العام البريطاني لإدارة الأزمة، ورؤيته للأسباب المبررة لها؛ في موقفه من كل من الرئيس الأمريكي بوش، ورئيس الوزراء البريطاني توني بليز. وارتبطت الانتقادات بالأسلوب الذي أدار به كل منهما الأزمة من ناحية، والثقة في قدرة وصدق كل منهما من ناحية أخرى. فقد أعرب 68% من البريطانيين في 21 يناير عن عدم موافقتهم على الأسلوب الذي يعالج به الرئيس الأمريكي الموقف آنذاك مع العراق، في مقابل 19%

يريد الرأي العام (63% من البريطانيين) في 18 فبراير هو أن يقوم بليز في هذه المرحلة بإبلاغ إدارة بوش بأنه يفتقر إلى الدعم الشعبي الضروري للحرب، وأن على الولايات المتحدة؛ إما أن تدخل الحرب بمفردها، أو تعطي مفتشي الأمم المتحدة مزيداً من الوقت لاستكمال عملهم.

ولم يكن موقف الرأي العام البريطاني من الرئيس الأمريكي هو السبب الوحيد وراء فقدان إدارة بليز للدعم الشعبي إزاء أزمة العراق. ولكن كان للموقف الداخلي - المتمثل في المعارضة من داخل الحكومة ذاتها من ناحية، وفقدان التقدم داخل الأمم المتحدة من ناحية أخرى - أثره في انخفاض الدعم الشعبي لبليز. فقد شهد مجلس العموم البريطاني (في 18 مارس) جدالاً كبيراً حول الحرب، وأعرب الكثير من المتمردين داخل حزب العمال عن معارضتهم للحرب؛ ومن ثم إدارة رئيس الوزراء للأزمة. كما استقال من الحكومة وزراء مثل روين كوك، وهُدّد آخرون بالاستقالة مثل كلير شورت. وهو الموقف الذي أدى إلى انخفاض الموافقة على إدارة بليز للأزمة إلى 20% من البريطانيين، في مقابل 54% لا يوافقون عليها.

مرحلة الحرب:

يلاحظ أن رئيس الوزراء البريطاني حقق بعض المكاسب مع بداية الحرب؛ فقد أعرب 36% عن أن إعجابهم بأسلوب إدارته للأزمة قد زاد نتيجة للطريقة التي تعامل بها مع أزمة العراق خلال الأسابيع الأخيرة، وموقفه القوي داخل مجلس العموم، في مقابل 29% قالوا إنه على العكس قلّ إعجابهم بأسلوب إدارته، و34% لم يتغير موقفهم منه. ولا يتعلق الأمر بالمكاسب الخاصة بإدارته للأزمة، ولكنها المكاسب التي امتدت إلى الثقة في عودته التي يطلقها أيضاً. فقد أعرب 72% من البريطانيين (في 22 مارس) عن أنهم يصدقون وعد بليز لشعبه بالمساعدة

أعربوا عن موافقتهم. أما فيما يتعلق بتوني بليز؛ فإن موقف الرأي العام منه أفضل قليلاً من ذلك المتعلق بالرئيس الأمريكي؛ حيث أعرب 62% عن عدم موافقتهم على أسلوب إدارته للأزمة في مقابل 26% يوافقون على أسلوبه في إدارتها.

والواقع إن هذا الموقف الذي يكتنه الرأي العام البريطاني تجاه الرئيس الأمريكي يُعدُّ بمثابة تطور جديد داخل بريطانيا. فالبريطانيون يشعرون برابطة خاصة مع الولايات المتحدة عن باقي شعوب الدول الأوروبية؛ وذلك لأسباب تاريخية وثقافية معروفة. وهذا يثير التساؤل: هل يمثل ذلك بداية اتجاه مضاد للولايات المتحدة anti-Americanism أم أنه اعتراض على شخص الرئيس الأمريكي ذاته anti-Bush؟

يبدو أن هذا الاتجاه السائد يرجع بدرجة أساسية إلى الاعتراض على شخصية الرئيس الأمريكي. فقد أعرب 75% من البريطانيين (في 29، 28 يناير) عن عدم ثقتهم فيه، في مقابل تمتعه بالثقة من قبل 25% فقط. ويبدو أن العلاقة الحميمة التي تربط رئيس الوزراء البريطاني مع الرئيس الأمريكي غير المحبوب من قبل الشعب البريطاني؛ سبب من الأسباب الأساسية في فقدان بليز لكل من الدعم الشعبي للعمل العسكري ضد العراق من ناحية، وثقة الرأي العام من ناحية أخرى؛ حيث أعرب 63% من البريطانيين في هذه المرحلة السابقة للحرب عن عدم ثقتهم في رئيس الوزراء توني بليز، في مقابل تمتعه بثقة 35% فقط من البريطانيين.

وعلى هذا؛ فإن من أهم التحديات التي كانت أمام بليز في هذه المرحلة العمل على إقناع الرأي العام بأنه يفكر بطريقة مستقلة، ويستخدم حكمه الخاص على الأمور، ولا ينساق وراء رغبات حليفه الأمريكي. ولكن القضية كانت على درجة كبيرة من الصعوبة في هذه المرحلة؛ لأن ما كان

14%. وتتناقص النسبة أيضاً بالنسبة للرئيس الأمريكي؛ حيث يصدق 41% فقط من البريطانيين وعوده الخاصة بالسلام في الشرق الأوسط، في حين لا يتوقع 39% من البريطانيين أن يفي بعوده هذه، وتبقي نسبة 20% غير قادرة على تحديد موقفها تجاه وعوده هذه.

ويبدو أن أحد الأسباب الكامنة وراء عدم الثقة في الرئيس بوش؛ ترجع إلى توقع الرأي العام البريطاني أن يشن حروباً ضد دول أخرى مثل كوريا الشمالية - وذلك بعد انتهائه من حرب العراق - حيث أعرب 53% عن توقعهم ذلك، في حين رفض هذا التوقع 27% من البريطانيين.

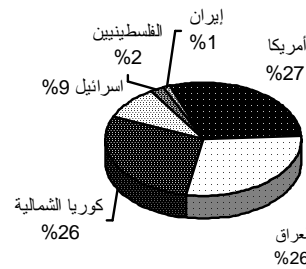
ومع ذلك فإن الأسلوب الذي تمت به الحرب، والنجاحات العسكرية التي تحققت على أرض المعركة؛ كان لها أثرها في ازدياد التأيد لإدارة كل من الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني للأزمة. فقد أعرب 47% من البريطانيين في 23 مارس عن أن إدارة الرئيس الأمريكي للأزمة العراقية - بشكل عام - كانت ممتازة أو جيدة، في الوقت الذي وصفها 50% بالضعف أو الضعف الشديد.

وتزداد نسبة التأيد لإدارة الأزمة بالنسبة لتوني بلير؛ حيث أعرب 56% عن تأييدهم لإدارته لأزمة العراق، في مقابل معارضة 41% لهذه الإدارة. كما تزداد نسبة التأيد لرئيس الوزراء عندما يتعلق الأمر بإدارته للحرب ذاتها، بغض النظر عن الأزمة ككل؛ حيث يرى 67% أن إدارته للحرب كانت ممتازة أو جيدة، في حين رأى 26% أنها كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً.

وتمثل العلاقة بين بوش وبلير واحدة من أهم القضايا التي يهتم بها الرأي العام في بريطانيا، والتي تقف وراء الكثير من المواقف التي يمكن وصفها بالانفعالية من قِبَل الرأي العام. وعن تصورهم لهذه العلاقة يرى 33% من البريطانيين أن بلير هو

في إعادة بناء العراق بعد الحرب، في حين لا يصدقه 19%، ولم يبد 9% موافقهم. وتتناقص نسبة الثقة هذه مع الرئيس بوش؛ حيث يصدق وعده بإعادة بناء العراق 51%، ولا يصدقه 35%.

ولا يتعلق الأمر بعدم الثقة في وعود الرئيس الأمريكي فقط، ولكنه يمتد إلى عدم الثقة في الدور الذي يلعبه على النطاق العالمي. فقد أعرب 27% من البريطانيين في 23 مارس عن أن الولايات المتحدة تمثل الخطر الأكبر على السلام العالمي، مقابل 26% يرون أن العراق هي الخطر؛ وهي النسبة ذاتها التي تتعلق بكوريا الشمالية. وتأتي بعد ذلك إسرائيل بنسبة 9%، والفلسطينيين بنسبة 2%، وأخيراً إيران - أحد محاور الشر التي حددها الرئيس الأمريكي - بنسبة 1%.

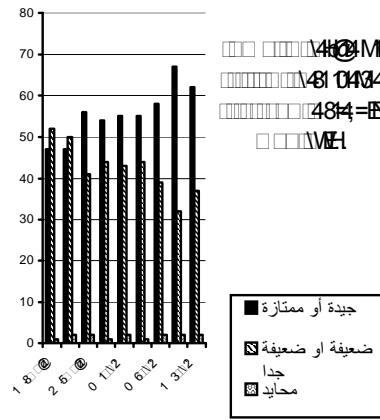


وإلى جانب قضية العراق والسلام العالمي تأتي قضية أخرى؛ هي السلام في الشرق الأوسط؛ وهي القضية التي ربطتها الرؤية البريطانية - الراضية للحرب على العراق - بقضية العراق؛ حيث كانت الشعارات التي يرفعها التحالف ضد الحرب تربط بين القضيتين بشكل مباشر؛ لتوضيح مدى الازدواجية في المعايير التي يتم توظيفها تجاه القضايا الدولية. وتمتد ثقة العامة في وعود بلير إلى هذه القضية أيضاً؛ حيث يصدق 68% من البريطانيين الوعد الذي أطلقه، والخاص بدفع السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بعد الحرب، في حين لا يصدقه 18%، ويلتزم الحياد

تقتصر على إدارة بلير للأزمة والثقة فيه فقط؛ بل امتدت أيضاً لتشمل الرئيس الأمريكي، وإن كانت بنسب أقل من تلك التي تمتع بها بلير. حيث أعرب 49% من البريطانيين (في 8 أبريل) عن اعتقادهم أن إدارة الرئيس الأمريكي للأزمة كانت جيدة أو ممتازة حتى لحظة الاستطلاع، في حين رأى 49% أنها كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً. كما تحسنت معدلات الثقة فيه؛ حيث بلغ نسبة من يثقون في الرئيس الأمريكي 42% في مقابل 56% لا يثقون فيه. وعلى الرغم من استمرار عدم تمتعه بالثقة من جانب النسبة الأكبر، إلا أن تحسناً ما حدث أيضاً.

من ناحية أخرى- وكما أشارت الدراسة في السابق- يبدو أن عدم الثقة في الرئيس الأمريكي ليست دليلاً على تطور مشاعر عداوية ضد الولايات المتحدة داخل بريطانيا. فلا تزال علاقة بريطانيا مع الولايات المتحدة من جانب الرأي العام أقرب وأهم من علاقة بريطانيا بأكبر الدول داخل أوروبا. فقد أعرب 64% من البريطانيين في 10 أبريل في نهاية الحرب عن حبهم لأن تكون الولايات المتحدة الحليف الأقرب لبريطانيا. كما رأى 91% أن الولايات المتحدة هي بالفعل الحليف الأقرب، كما أن 72% يرون أن الولايات المتحدة والشعب الأمريكي الأكثر صداقة ووداً تجاه الشعب البريطاني. في حين أن النسب التي عبر عنها الرأي العام تجاه فرنسا -حول الاتجاهات السابقة- كانت 7%، و1%، و2% على التوالي؛ وهو الأمر الذي ليس بالأفضل بالنسبة إلى المشاعر تجاه ألمانيا، التي تراوحت النسب الخاصة بها بين 7%، و0%، و2%، وكذلك وأسبانيا: 3% و2% و10%، ثم إيطاليا: 0% و0% و3%.

"الكلب المتحرك لبوش"، في حين يرى 47% أن بلير نفوذاً قوياً مقيداً على بوش، و13% يرون أن لا أحد منهما لديه تأثير على الآخر. ويمثل هذا في حد ذاته تقدماً في صورة بلير أمام الرأي العام؛ حيث رأى 46% قبل الحرب أن رئيس الوزراء البريطاني ما هو إلا "الكلب المتحرك للرئيس الأمريكي"؛ وهي الرؤية التي تعدلت بنسبة معقولة، خاصة في ظل ما أعرب عنه 55% من البريطانيين (في 25 مارس) من اقتناعهم أن سياسة بلير تجاه العراق قائمة على إحساسه بالعدل والأخلاقيات، في مقابل 25% فقط الذين رأوا أن سياسته لا يحركها إلا المصلحة الذاتية السياسية.

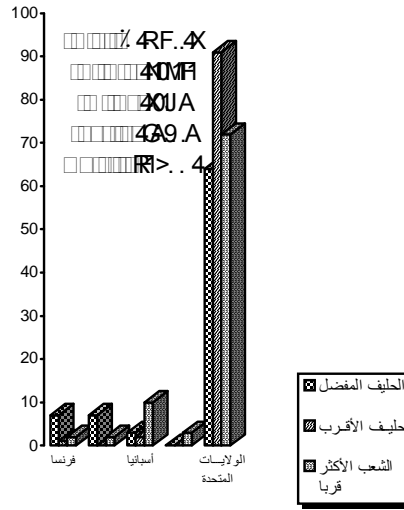


ويبدو أنه كلما تقدمت الآلة العسكرية على أرض الواقع، وأحرزت نجاحات كثيرة؛ كلما ازدادت ثقة الرأي العام في إدارة رئيس الوزراء للأزمة من ناحية، والثقة العامة فيه من ناحية أخرى؛ حيث أعرب 68% من البريطانيين (في 7 أبريل) أن معالجة رئيس الوزراء توني بلير للحرب كانت ممتازة أو جيدة، في حين قوّمها 28% بالضعف أو الضعف الشديد. وأعرب 66% عن تمتعه بالثقة من جانبهم، في مقابل 33% لا يثقون فيه بشكل عام؛ وهو ما يدل على التطور الذي حققه توني بلير في هذا الاتجاه. كما أن الزيادة في التقييم الإيجابي لم

بغداد؛ بدأت الأمور تعود إلى طبيعتها أو وضعها الذي كانت عليه في السابق. بل إن البعض أشار إلى أن نسبة التأييد والدعم التي أحاطت بمارحرت تاتشر بعد حرب الفوكلاند كانت أكثر كثيراً من تلك التي حققها بلير بعد سقوط بغداد فيما يسمي بـ "Baghdad Bounce". بل إن بعض التقارير أشارت إلى أن الأثر السياسي لحرب الفوكلاند عادة ما تمت المبالغة بشأنه، وأن ازدياد التأييد لتاتشر وحكومتها كان قد بدأ قبل الحرب بعدة أشهر؛ نتيجة للتطور الاقتصادي الملحوظ في ذلك الوقت.

والحقيقة إن هناك عاملاً آخر يمكن الإشارة إليه، ويعتبر من أهم نقاط الاختلاف بين حربي الفوكلاند والعراق؛ -ومن ثم فمن المحتمل أن يلعب دوراً في اختلاف الأثر السياسي لكل منهما- فبينما قوت حرب الفوكلاند من علاقة تاتشر بمؤيديها؛ فإن حرب العراق قامت بالدور العكسي تماماً بالنسبة لبلير. فالنشطاء الأساسيون الذين يمثلون الاتجاه اليساري داخل الحزب هم ذاهم المجموعة التي من الأكثر احتمالاً أن تكون معارضة من الناحية الأيديولوجية لقرار دعم الولايات المتحدة في الحرب المشتركة على العراق. ومن ثم فمن المحتمل أن تكون الحرب قد أضعفت من قيادة بلير داخل الحزب، والدليل أن التصويت على حرب العراق داخل مجلس العموم قد تم بالأساس لأن حزب المعارضة (حزب المحافظين) كان داعماً للحرب بدرجة كبيرة، وصوتت بالموافقة على القرار.

وتعتبر قضية أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها العراق والتي تمت إثارها من جديد في أواخر مايو -وفقاً لقصة مراسل البي بي سي التي أشير إليها في المحور السابق- من أهم القضايا التي كان لها تأثيرها على موقف الرأي العام البريطاني من إدارة بلير -على وجه الخصوص- لأزمة العراق. وهي إن كانت لم تُسئ إليه بصورة حادة عند بداية إثارها؛



كما أبدى في الوقت نفسه 62% من البريطانيين معارضتهم للعملة الأوروبية الموحدة، في مقابل تأييد 27% لها. هذا بالإضافة إلى الموقف الرافض لتوسيع دور الاتحاد الأوروبي ليشمل سياسة دفاعية وخارجية مشتركة؛ حيث أبدى 59% رفضهم لهذا التوسع، في مقابل موافقة 17%.

وإذا كان هذا هو الموقف من إدارة كل من بلير وبوش في مرحلتي ما قبل الحرب وأثناء الحرب، وكيف أن مسار العمليات العسكرية كان سبباً مباشراً في تمتع الاثنين بتحسين في صورة كل منهما لدى الرأي العام البريطاني، وخاصة بالنسبة لتوني بلير؛ فهل استمر اتجاه الزيادة في تقدير كل منهما خلال مرحلة ما بعد الحرب؟ أم أن الرأي العام البريطاني تجاه هذه المسألة مثله مثل موقفه من الحرب اتخذ منحى آخر في هذه المرحلة؟

مرحلة ما بعد الحرب:

بداية؛ ينبغي الإشارة إلى أن النجاح في العمليات العسكرية على العراق لم يُرجع رئيس الوزراء توني بلير إلى معدلات الشعبية والاحترام التي أحاطت به بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وموقفه الذي اتخذته إزاءها. ومن ثم فإنه بعد سقوط

وأكد 43% أنهم لا يثقون في أن بلير يقول الحقيقة بأي حال من الأحوال.

ولكن من المثير للحيرة حول حقيقة اتجاهات الرأي العام البريطاني؛ أنه عند السؤال عن أثر هذا الجدل الدائر حول وجود الأسلحة من عدمه -على نمط التصويت في الانتخابات العامة القادمة- فإن 39% من البريطانيين أوضحوا أن هذا الجدل سيكون مؤثراً بدرجة كبيرة على قرارهم بالتصويت لأي حزب من الأحزاب، بينما كشف 59% عن أن نتيجة هذا الجدل غير مؤثرة على الإطلاق في قرار تصويتهم.

ويمكن تفسير ذلك بالعديد من الأسباب؛ إلا أن أهمها هو غياب الرموز المعارضة الجاذبة للرأي العام؛ والتي يمكن أن تقدم له البديل عن بلير؛ بمعنى أن توني بلير هو أحسن السيين بين قادة الأحزاب كلها. فقد أوضح أحد الاستطلاعات (في 17 يونيو) أنه على الرغم من أن العديد من الناخبين -الذين غيروا مواقفهم- يشعرون أن ستوت حكومة حزب العمال مجرد مسألة وقت حتى تسقط حكومة حزب العمال، إلا أنهم مع ذلك غير مقتنعين أن هناك معارضة يمكن أن تحل محلها. كما يمكن تفسير ذلك أيضاً بأنه؛ على الرغم من أهمية قضية وجود أسلحة دمار شامل لدى العراق في تبرير الحرب؛ إلا أنها من ناحية أخرى ليست السبب الوحيد الذي من أجله دعم الرأي العام من الحرب على العراق. ومن ثم فإن اهتمامه بالقضية بالأساس هو ما إذا كان تم تضليله من قبل رئيس الوزراء والحكومة أم لا، ومعنى أدق ما إذا كان هناك تضليل متعمد من قبل الحكومة أم لا؟ هل تعمدت الحكومة الكذب؟ وما هي درجة هذا الكذب؟ كما يتوقف تأثير هذه القضية بدرجة كبيرة على كفاءة المعارضة السياسية في استغلالها وتوظيفها لخدمة أغراضها الانتخابية؛ ومن ثم فإنها إذا ما مارست تأثيراً فسيكون ذلك راجعاً بدرجة كبيرة

إلا أن استمرارها على الساحة السياسية، وما ترتب عليها من تحقيق هاتون؛ كانت له انعكاساته السلبية على ثقة الرأي العام في رئيس الوزراء. ففي بداية تفجر الأزمة أعرب 36% من البريطانيين (في 30 مايو) عن اعتقادهم بأن توني بلير قد ضلّل الرأي العام فيما يتعلق بامتلاك العراق أسلحة دمار شامل، ولكنهم رأوا أنه فعل ذلك دون تعمد منه لذلك، بينما رأى 36% أنه بالفعل تعمد تضليل الرأي العام في هذا الموضوع، في الوقت الذي لم تنزل فيه نسبة 29% مقتنعة بأنه لم يضلّل الرأي العام من الأساس، و8% لا يقدرّون على الجزم في هذا الموضوع.

بتطور القضية ازدادت نسبة المقتنعين بأن بلير قد شوّه من المعلومات التي كانت متاحة لديه، ووصلت إلى 43% من البريطانيين في 3 يونيو، في حين ظلت غالبية بسيطة (46%) على اعتقادها بأنه قال الحقيقة كما تراءت له في هذه المرحلة، واحتفظ 11% بموقف محايد من القضية.

وبالطبع كان لهذا الجدل أثره على الثقة في توني بلير؛ فقد أعرب 37% عن أنهم كانوا -وما زالوا- يثقون فيه، بينما أشار 17% إلا أنهم كانوا يثقون فيه في السابق، ولكن لم يعد هذا موقفهم بعد الآن. كما أوضح 39% أنهم كانوا -وما زالوا- لا يثقون فيه، ولم تحدد نسبة 6% موقفها من هذه القضية.

كما أنه عند السؤال عن حالة ما إذا لم تظهر أدلة في العراق على أن صدام كان لديه أسلحة دمار شامل؛ فهل هناك استعداد للثقة في أن يقول بلير الحقيقة فيما يتصل بالقضايا السياسية؟ أجاب 29% من البريطانيين أنهم كانوا يثقون فيه، وسيظلون هكذا حتى في ظل عدم العثور على الأسلحة، بينما أعرب 23% أنهم كانوا يثقون فيه، ولكنهم سيكفون عن ذلك إذا لم يظهر دليل على وجود هذه الأسلحة،

إلى التعبئة التي يمارسها السياسيون، وليس إلى اهتمام الرأي العام بها في ذاتها.

والواقع إن الصورة أكثر تعقيداً فيما يتصل بموقف الرأي العام من تناول بلير لمسألة العراق؛ فقد أوضح أحد استطلاعات الرأي (في 22 يوليو) أن سُمعة بلير -فيما يتعلق بالكفاءة والثقة، والاتصال مع الناس- كلها تلقت ضربات موجعة خلال فترة صيف 2003. ويرجع ذلك إلى استمرار الجدل السياسي حول الحرب على العراق؛ بحيث أصبحت هناك نسبة كبيرة من الناخبين البريطانيين مقتنعة بأن رئيس الوزراء يعتمد كثيراً على المراوغة والعلاقات العامة، ولكن من ناحية أخرى هناك حقيقة وجود أغلبية ترى في بلير صورة رئيس الوزراء القوي الذي لديه مبادئ ثابتة وأفكار واضحة، وإن كانت لا تتفق فيه بالدرجة الكافية. ومن ثم فليس موقف الرأي العام من الحرب وحده الذي يتسم بالتذبذب والتعقيد، ولكن أيضاً الموقف من إدارة الأزمة من ناحية، وانعكاس ذلك على النظرة للقيادة السياسية من ناحية أخرى.

إلا أن التدهور الحاد في ثقة الرأي العام في رئيس الوزراء وصلت لذروتها خلال تحقيق هاتون؛ فقد أعرب أكثر من 50% من الناخبين (في 19 أغسطس) عن إيمانهم بأن الحكومة تحاول عن عمد تزييل ملف أسلحة الدمار الشامل لدى العراق، في محاولة لجعل موقفها من الحرب أكثر قوة وإقناعاً للرأي العام. وبالإضافة إلى تأثر شعبية بلير بفتح ملف الحرب على العراق؛ فإن الأهم هو تدهور سُمعة حزب العمال ذاته -ومن ثم الحكومة- فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية؛ وهي السمعة التي كانت السبب في نجاحه في انتخابات عامي 1993 و1997. فقد أعرب 29% فقط من البريطانيين (في 23 سبتمبر) عن اعتقادهم أن حزب العمال هو الحزب صاحب السياسات الأفضل في التعامل مع الاقتصاد؛ وذلك

بتدهور مقداره 18% عن مارس السابق. ويمكن تفسير ذلك بشعور الرأي العام بطغيان الاهتمام بالسياسة الخارجية على حساب السياسة الداخلية والأوضاع الاقتصادية، والتي تهم الرأي العام بدرجة أكبر؛ على ما يبدو.

بالإضافة إلى هذه الأسباب التي تفسر بعضاً من تدهور الثقة ببلير وإدارته للأزمة؛ فإن عامل بوش استمر في لعب دوره أيضاً في هذا. فقد كان للزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي (في 18 نوفمبر) للعاصمة البريطانية لندن أثرها في انخفاض الدعم للحرب من ناحية، وتدهور الثقة في رئيس الوزراء توني بلير من ناحية أخرى، هذا بالإضافة إلى عودة ظهور المشاعر السلبية تجاه الرئيس الأمريكي. فقد أعرب 74% من البريطانيين في 14 نوفمبر عن عدم ثقتهم في الرئيس الأمريكي، في مقابل 24% يتقنون فيه. كما أن 59% لا يتقنون في رئيس الوزراء البريطاني، في مقابل تمتعه بثقة 38%.

إلا أن تمكن القوات الأمريكية من القبض على صدام حسين (في 13 ديسمبر) كان من شأنه زيادة الدعم الشعبي داخل بريطانيا؛ للحرب من ناحية، وللطريقة التي تمت من خلالها إدارة الأزمة من قبل كل من بوش وبلير -ومن ثم الثقة في كل منهما- من ناحية أخرى. فقد أعرب 40% من البريطانيين (في 18 ديسمبر) عن اعتقادهم أن إدارة بوش للأزمة كانت جيدة أو ممتازة، في مقابل 56% يرون أنها كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً. في الوقت نفسه رأى 42% أن إدارة بلير للأزمة كانت جيدة أو ممتازة، في مقابل 55% يرون أنها كانت ضعيفة أو ضعيفة جداً.

وهكذا فإن موقف الرأي العام من الإدارة السياسية للأزمة تأثر بالموقف من الحرب ذاتها، وفي نفس الوقت كان أحد العوامل المفسرة للاتجاه الذي اتخذته الرأي العام ضد العمل العسكري في مرحلة ما

قبل الحرب؛ وإن كان لم يستمر تأثيره هذا في المراحل التالية. ولذلك فإن التساؤل يكون: ما هي العوامل التي مارست تأثيرها على المواقف التي اتخذها الرأي العام تجاه الحرب ضد العراق؟؟

ويمكن القول إن هذه العوامل تتمثل في ثلاثة عوامل أساسية: الأول- مارس تأثيره خلال المراحل المختلفة للأزمة، وإن كان التأثير الأكبر له خلال مرحلة ما قبل الحرب، والثاني- اقتصر تأثيره على مرحلة الحرب، والثالث- يمارس الأثر الأكبر في مرحلة ما بعد الحرب. وتتمثل هذه العوامل في التالي:

1- النظرة إلى التهديد الذي يمثله العراق:

ارتبط موقف الرأي العام البريطاني من الحرب على العراق بواحد من المحكّات المهمة؛ وهي مدى إدراك الخطر الذي يمكن أن يمثله العراق؛ سواء على المصالح البريطانية من جهة، أو على المستوى العالمي من ناحية أخرى؛ وهو الإدراك الذي تطور من خلال المعلومات المتاحة من السياسيين من جهة، ووسائل الإعلام من جهة أخرى. فكيف كان تقييم الرأي العام لهذه المعلومات الخاصة بالعراق؟

في فترة ما قبل الحرب وتحديدًا في 12 يناير؛ أعرب 61% من البريطانيين عن اعتقادهم بوجود رابطة ما بين صدام حسين من ناحية وتنظيم القاعدة من ناحية أخرى، في مقابل 16% يرون عدم وجود علاقة أساسًا؛ ولذلك كان الاتجاه إلى أن صدام حسين يمثل تهديدًا جادًا للسلام العالمي بنسبة 46%، أو تهديدًا لأجزاء أخرى داخل الشرق الأوسط، دون أن يكون تهديدًا حقيقيًا للسلام في باقي العالم بنسبة 36%.

ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى الملف الذي نشرته الحكومة في سبتمبر 2002 عن قدرات العراق في مجال أسلحة الدمار الشامل، وسجله في مجال حقوق الإنسان؛ في محاولة منها لتعزيز الدعم

الشعبي للحرب. وقد عزفت الحكومة البريطانية في هذا التقرير على نفس منطلق الإدارة الأمريكية من حيث إيجاد علاقة بين العراق وتنظيم القاعدة، وإن كانت لم تبرز الأدلة الخاصة بهذا. ويمكن القول إن الحكومة البريطانية نجحت لحد كبير في ترسيخ اعتقاد ما داخل الرأي العام بالخطورة التي يمثلها النظام العراقي؛ فقد أعرب 52% من البريطانيين (في 18 فبراير) عن قناعتهم بأن العراق يمثل تهديدًا مستمرًا للدول، حتى خارج الشرق الأوسط (مثل الولايات المتحدة وبريطانيا) في مقابل 34% لا يوافقون على هذا الرأي، و14% ليس لديهم رأي محدد حول ذلك الموضوع. كما أعرب 74% عن اقتناعهم بأن الرئيس العراقي ليس لديه النية لترع أسلحته، وأنه يحاول كسب المزيد من الوقت حتى يفقد باقي العالم اهتمامه بأسلحة العراق.

ويأتي هذا في سياق التقرير الثاني الذي قدمه كبير مفتشي الأمم المتحدة للأسلحة على العراق إلى مجلس الأمن؛ والذي أوضح فيه أن هناك بعض علامات التعاون من جانب النظام العراقي مع فريق المفتشين الدوليين. والواقع إنه بدلاً من أن يكون للتقرير أثره في ازدياد المعارضة للجهود العسكرية؛ فإن واقع استطلاعات الرأي كشف عن أن 90% من البريطانيين يرون أن علامات التعاون هذه سببها خوف النظام العراقي من استخدام القوة ضده، في مقابل 2% فقط الذين رأوا أنه يتعاون بالفعل رغبة منه في نزع أسلحته. ولهذا فإن 74% قالوا بأن تستمر كل من الولايات المتحدة وبريطانيا في الضغط العسكري على العراق. ومن ثم؛ فهناك إيمان كامن في منطلق القوة، وتفوقه على منطلق القانون الدولي والأمم المتحدة.

بعد انتهاء الحرب (من الناحية الرسمية) في أول مايو، وبداية إثارة التساؤلات حول أين أسلحة الدمار الشامل المزعومة لدى العراق؛ فإن 47% من

2- المسار الذي اتخذته الحرب:

يعتبر تقييم الرأي العام لمسار الحرب من أحد النقاط المهمة التي يمكن من خلالها تفسير اتجاهات الرأي العام تجاه دعم الحرب من عدمه. وترتبط هذه القضية من ناحية أخرى بمدى التوافق الحادث بين ما توقعه الرأي العام للحرب، وما حدث فعلياً على أرض المعركة، وكيف أثر هذا الاتفاق أو الاختلاف على الموقف من دعم الحرب؟

ويمكن القول إن توقعات الرأي العام مع بداية الحرب؛ تمثلت في حرب قصيرة، ولكن مع سقوط الكثير من الضحايا المدنيين العراقيين. وعبر عن هذا الاتجاه 39% من البريطانيين (22 مارس) في مقابل 31% توقعوا حرباً قصيرة، والقليل من الضحايا من الجانبين. أما نسبة 19% فهي التي توقعت بأن تكون الحرب طويلة، ويقع فيها الكثير من الضحايا من الجانبين.

ويبدو أن توقع الرأي العام وقوع الكثير من الضحايا من الجانب العراقي - ومع استمرار دعمه للحرب - جعله راضياً عن عدد العراقيين الذين يتساقطون بسبب الهجمات الأمريكية والبريطانية، بل والافتناع في الوقت ذاته بأن القوات الأمريكية والبريطانية تبذل جهوداً عظيمة لتجنب وقوع الضحايا من المدنيين العراقيين، وأن السلطات العراقية تبلغ في عدد الضحايا في صفوف المدنيين لأغراض دعائية.

ويمكن تفسير ذلك بالرجوع إلى مفسر من الثلاثة التالية: إما أن الرأي العام البريطاني على درجة كبيرة من الثقة في هؤلاء القائمين بإدارة الأزمة؛ وهو ما لا ينطبق في هذه المرحلة التي شهدت قدراً كبيراً من عدم الثقة - في كل من رئيس الوزراء توني بليسر والرئيس الأمريكي بوش - وإما أن تقدير الرأي العام البريطاني لعدد الضحايا في الجانب العراقي كان كبيراً جداً؛ بحيث إن الأعداد المتساقطة التي أعلن عنها

البريطانيين (في 30 مايو) أعربوا عن قناعتهم بأن العراق كان لديه أسلحة دمار شامل عند بداية الحرب، في مقابل 30% غير مقتنعين بذلك. كما أعرب 27% عن اعتقادهم بأن أسلحة الدمار الشامل هذه سيتم العثور عليها، في مقابل 52% رأوا أن مثل هذه الأسلحة لن يتم العثور عليها.

وقد انعكس هذا التوجه على رؤية أسباب الحرب ذاتها، وظهر انقسام حول تلك الأسباب التي يمكن أن تفسر الحرب التي خاضتها القوات البريطانية؛ فقد رأى 20% أن السبب الرئيسي لدخول بريطانيا الحرب هو أن صدام لديه أسلحة دمار شامل، في مقابل 12% يرون أن دخول الحرب يرجع إلى علاقة الرئيس العراقي بتنظيم القاعدة. كما أن نسبة 18% رأيت أن السبب هو اضطهاد صدام لشعبه، و26% يرون أنها رغبة من بليز في إرضاء بوش، و18% يرون أن السبب هو رغبة بليز في أن يرسم نفسه في صورة "قائد حربي".

ومن ثم؛ ليس هناك اتفاق كبير داخل الرأي العام البريطاني حول الأسباب المفسرة للحرب؛ وهو الانقسام الذي ظهر أيضاً - كما سبق الإشارة - في المرحلة السابقة للحرب. ويبدو أن الهاجس الأمني الذي تشهده الشعوب الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر - وإن كان ليس بالحدة التي يشهدها الرأي العام الأمريكي - له أثره في تردد الرأي العام من اتخاذ مواقف متطرفة قد يندم عليها بعد ذلك؛ بمعنى أنه على الرغم من عدم الاتفاق على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أم لا، أو أن السبب الأساسي للحرب هو تدمير هذه الأسلحة، أو غيرها من الأسباب الأخرى؛ فإن الرأي العام على استعداد لقبول الاشتراك في العمل العسكري؛ خشية من عدم التحرك؛ فتكون هناك بالفعل مخاطر وتهديدات من قبل العراق كان ينبغي التعامل معها.

بالضبط في حدود المتوقع؛ وذلك في مقابل 13% فقط الذين رأوا أنها أكثر مما توقعوا.

أيضاً عكست اتجاهات الرأي العام درجة كبيرة من الرضاء عن عدد الضحايا المدنيين العراقيين؛ حيث أعرب 47% عن أنها أقل مما توقعوا، و39% رأوا أنها في الحدود المتوقع لها، و3% فقط الذين رأوا أنها أكثر مما كان متوقعاً. وهنا يثار التساؤل: هل هناك حصر دقيق لأعداد الضحايا المدنيين في صفوف العراقيين؟ وإن كان هذا الحصر لا يوجد؛ فعلى أي أساس قوّم الرأي العام هذه الأعداد؟.

هذا الرضاء من قبل الرأي العام؛ عزز من الاعتقاد لدى 83% من البريطانيين بأن قوات ما يطلق عليه "التحالف" كانت حريصة على ضرب الأهداف العسكرية العراقية، وجعل الخسائر في صفوف المدنيين العراقيين عند حدها الأدنى؛ ومن ثم هل الإحساس بالدافع أو الجانب الأخلاقي عند الغرب وهم أم حقيقة؟

يمكن الإجابة عن التساؤل السابق بالإشارة إلى أحد الأسئلة التي وجهت للرأي العام؛ من خلال استطلاعات الرأي؛ يقول السؤال: بافتراض أن القادة العسكريين نصحوا كلاً من بلير وبوش بأن الطريق الوحيد لتحقيق نصر سريع سيكون مهاجمة مناطق المدنيين، والمخاطرة بعدد أكبر من الضحايا في صفوف المدنيين؛ فما هو القرار الذي يجب اتخاذه؟ تمثلت الإجابة كالتالي: 55% رفضوا القيام بهذا، في مقابل 32% قالوا بالسماح لها، و13% لم يحددوا موقفهم. وإذا ما أضيفت هذه النسبة الأخيرة -على اعتبار أنها بالفعل ليست رافضة للقرار- إلى نسبة هؤلاء المؤيدين تصبح النسبة 45% من البريطانيين لا يرفضون من حيث المبدأ مهاجمة مناطق المدنيين، في مقابل 55% يرفضون ذلك؛ وهو الفارق الذي ليس بالكثير؛ فعلى الأقل هناك ما يقرب من نصف الشعب البريطاني على استعداد لقبول مثل هذا

كانت أقل من المتوقع بكثير؛ ومن ثم يبرز السؤال: كيف يساند الرأي العام في هذه الدول -التي تعلي من راية احترام حقوق الإنسان، والحياة الكريمة للبشر- حرباً من المحتمل أن يقع فيها عدد كبير من الضحايا المدنيين الأبرياء؟

وأخيراً؛ فإن العامل المفسر الأخير لهذا التوجه؛ هو أن الرأي العام يحاول أن يغض الطرف عن الضحايا في صفوف العراقيين، أو بمعنى آخر ما يهيمه -في المقام الأول- هو القتلى في صفوف القوات البريطانية، بغض النظر عن أي ضحايا في صفوف الطرف الآخر؛ وهو ما قد يثير التساؤل عما إذا كانت تلك نزعة عنصرية يختلف تقييمها لحياة إنسان عن آخر؟

ويبدو أن المسار الذي اتخذته الحرب كان من الأسباب المهمة التي ساعدت على استمرار الدعم الشعبي للحرب؛ فقد أعرب 84% من البريطانيين (في 24 مارس) عن اعتقادهم أن الحرب تسير بمعدل جيد من وجهة نظر قوات التحالف، وإن كان قد حدث تراجع في نسبة الأفراد الذين اعتقدوا في أن الحرب ستنتهي خلال ساعات أو أيام؛ فبينما توقع 15% من البريطانيين (في 18 مارس). أن الحرب ستنتهي خلال أيام من لحظة بدايتها؛ فإن هذه النسبة انخفضت بمقدار 3% في 24 مارس. ومع ذلك فإن الوقت المتوقع لانتهاج الحرب لا يزال قصيراً وفقاً لتوجهات الرأي العام؛ حيث أعرب 40% عن اعتقادهم بأن الحرب ستنتهي خلال أسبوع أو أسبوعين.

من ناحية أخرى؛ فإن الرضاء لحد كبير عن عدد القتلى في صفوف القوات البريطانية؛ كان له أثره في الحفاظ على تزايد معدلات الدعم العام للحرب؛ فقد أعرب 43% من البريطانيين (في 26 مارس) عن أن عدد القتلى في الجانب البريطاني كان أقل كثيراً مما توقعوا، و39% رأوا أنها كانت

البديل، أو على الأقل ليس لديه اعتراض جاد عليه. ويمكن القول أيضاً إن السؤال ذاته إذا ما تم تعديله قليلاً قد تكون النتائج مختلفة. بمعنى أنه بدلاً من تحقيق نصر سريع؛ يصبح السؤال بافتراض أن الطريق الوحيد لتحقيق النصر هو مهاجمة مناطق المدنيين؛ فهل سيقبل الرأي العام الهزيمة للقوات التي وقف وراءها داعماً؟ أم أنه في هذه الحالة سيكون على استعداد للتضحية بالمزيد من المدنيين العراقيين في مقابل تحقيق النصر؟ وذلك إذا ما تم الوضع في الاعتبار الثقة الكبيرة التي يضعها الرأي العام الغربي في قوته العسكرية. فقد أعرب 74% عن توقعهم بأن تكون نتيجة العمل العسكري النصر النهائي للولايات المتحدة وبريطانيا، في مقابل 14% قالوا بحرب طويلة دون نصر واضح لأي من الطرفين، 11% قالوا بنصر سريع للولايات المتحدة وبريطانيا، صفر% في صالح التوقع بهزيمة القوات الأمريكية والبريطانية.

3- تداعيات الحرب:

من العوامل الأخرى المهمة للمزيد من الفهم لانتجاهات الرأي العام البريطاني للحرب على العراق؛ هي تلك الخاصة بتصور التداعيات المحتملة للحرب؛ وهذه التداعيات تمحورت حول عدة قضايا، أهمها النواحي الأمنية والاقتصادية في بُعديها الدولي والمحلي، وأيضاً ما يتصل بمستقبل العراق، وما الشكل الذي سيخرج به من هذه التجربة، وأخيراً تداعيات ذلك على العلاقة بين الغرب من جهة، والشرق خاصة العرب والمسلمين من جهة أخرى.

ولكن من الملاحظ أنه في الوقت الذي اهتم فيه الرأي العام البريطاني كثيراً بعدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية والبريطانية، كما اهتم بعض الشيء بعدد الضحايا في صفوف المدنيين العراقيين؛ فإنه لم يهتم - كما لم يهتم أحد - بعدد القتلى في صفوف الجيش العراقي، في ظل ما تعلقه التصريحات الأمريكية في بعض الأحيان عن قتل المئات منهم في المرة الواحدة؛ أليس من المفترض أن يدافع الجندي عن بلاده حتى وإن كان يكره النظام القائم؟ ومن ثم لماذا هذا التجاهل وعدم الالتفات لهذا الجانب؛ سواء من جانب الرأي العام، أو من جانب التغطية الإعلامية في الوقت نفسه؟

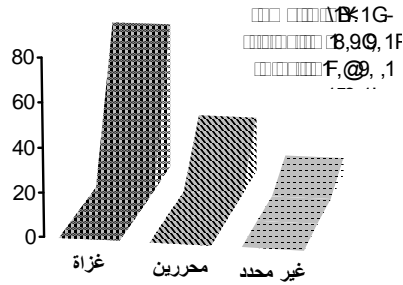
وقد كان لتقدم الآلة العسكرية على أرض المعركة أثره في ازدياد الدعم العام للحرب من ناحية، والثقة في المسار الذي تتخذه العمليات العسكرية من ناحية أخرى؛ فقد أعرب 80% من البريطانيين في

وقد كان التوقع خلال مرحلة ما قبل الحرب أن العالم سيكون أكثر أمناً بعد انتهاء هذه الحرب؛ فقد أعرب 45% من البريطانيين في 20 مارس عن اعتقادهم في ذلك، مقابل 35% الذين اعتقدوا أن العالم على العكس سيكون مكاناً أقل أمناً. وإذا كانت هذه النظرة من الناحية الأمنية؛ فإن النظرة من الناحية الاقتصادية كانت كالتالي: 41% رأوا أن الظروف الاقتصادية في بريطانيا ستظل كما هي، 36% أعربوا عن اعتقادهم أن الظروف الاقتصادية ستسوء، في حين 13% رأوا أنها ستتحسن.

ومن ثم فإن أحد العوامل التي يمكن من خلالها تفسير الدعم العام للحرب؛ هو عدم الاعتقاد بدرجة عميقة في أن الأداء الاقتصادي -ومن ثم مستوى المعيشة- سيتأثر بأي شكل سلبي؛ وهو ما يدعم من الاعتقاد بأن الجوانب الاقتصادية والأداء الاقتصادي

وقد كان لتقدم الآلة العسكرية على أرض المعركة أثره في ازدياد الدعم العام للحرب من ناحية، والثقة في المسار الذي تتخذه العمليات العسكرية من ناحية أخرى؛ فقد أعرب 80% من البريطانيين في

وقد كان لتقدم الآلة العسكرية على أرض المعركة أثره في ازدياد الدعم العام للحرب من ناحية، والثقة في المسار الذي تتخذه العمليات العسكرية من ناحية أخرى؛ فقد أعرب 80% من البريطانيين في



كما أن التخوف من هذه النظرة السلبية للقوات الأمريكية والبريطانية المخاربة امتد ليشمل العرب جميعاً؛ فقد أعرب 69% من البريطانيين عن تخوفهم من أن يشعر العرب في الشرق الأوسط بالإهانة من جراء النصر الأجلو/أمريكي الذي تحقق في العراق، وأن يصبحوا أكثر عداوة للغرب نتيجة لذلك، في حين لم يتفق 20% مع هذه النظرة. وفي الوقت نفسه أعرب 58% عن مخاوفهم من أن يسعى العرب للتأثر، في حين استبعد 26% هذا الاحتمال.

كذلك فإن الرأي العام أعرب عن تخوفه من أن يغرى النصر العسكري الذي حققته الولايات المتحدة في العراق الرئيس الأمريكي بمهاجمة دول أخرى؛ سواء بدعم من حلفائه، أو حتى دون حصوله على هذا الدعم.

فيما يتصل بمستقبل العراق؛ فقد أعرب 79% من البريطانيين في 24 مارس عن أهمية انسحاب القوات الأمريكية والبريطانية من العراق بأسرع ما يمكن، في مقابل 15% لا يرون أهمية كبيرة لذلك، و4% يرون أن ذلك غير مهم على الإطلاق. كما أن 97% يرون أنه من المهم جداً أن تتولى إدارة مدنية عراقية إدارة الدولة بأسرع وقت، في مقابل 2% قالوا بعدم أهمية ذلك. كذلك أظهر 97% رغبتهم في عقد انتخابات ديمقراطية في العراق بأسرع وقت، وشدد 83% على أهمية أن

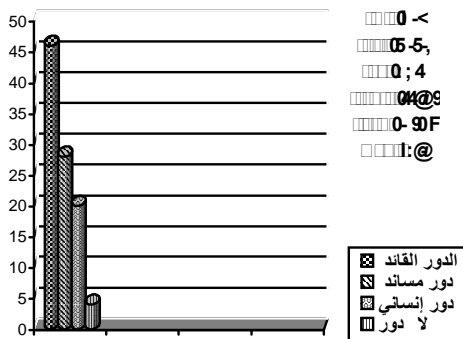
للحكومات هو المحك الرئيسي في تقييم الرأي العام للحكومات وسياسات الدولة في الغرب.

مع بداية العمل العسكري بالفعل؛ بدأ القلق -من جانب الرأي العام- من التداعيات الأخرى؛ مثل تزايد الهجمات الإرهابية من قبل العناصر الموالية لصدام حسين، كذلك الخوف من انتشار الصراع إلى باقي دول الشرق الأوسط؛ حيث أعرب 43% من البريطانيين (في 26 مارس) عن أن أكثر عواقب الحرب التي يخشونها؛ هي انتشار الصراع وعدم الاستقرار ليشمل باقي منطقة الشرق الأوسط. كذلك 24% انصب قلقهم على إمكانية شن هجمات انتقامية إرهابية ضد الولايات المتحدة، و20% أعربوا عن قلقهم على القتلى في صفوف القوات البريطانية، في حين أن 4% فقط هم الذين يخشون من وقوع الكثير من الضحايا المدنيين العراقيين؛ وهي النسبة التي تؤكد ما سبق وأشارت إليه الدراسة من قبل، من أن الاهتمام بمسألة الضحايا في الجانب العراقي تأتي على هامش الاعتبارات التي يوليها الرأي العام البريطاني لقضية الحرب على العراق، ولا تلعب دوراً حاسماً في التأثير على موافقه.

ومع سقوط بغداد بالفعل في يد القوات الأمريكية؛ تبلورت مجموعة أخرى من التداعيات التي يخشى منها الرأي العام البريطاني. أول هذه التداعيات تمثل في خطر أن يرى العراقيون الولايات المتحدة وبريطانيا على أتم غزاة لا محررون. فقد أعرب 67% من البريطانيين في 10 أبريل عن اقتناعهم بإمكانية أن ينظر العراقيون هذه النظرة إلى القوات المخاربة، في حين رفض 25% القلق من هذا الخطر، والتزم 8% الحياد.

الصراعات. ويبدو أن فشل الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق حول قرار ثانٍ بشأن العراق قد كان له أكبر الأثر في هذا؛ وهو ما يؤكد من ناحية أخرى على أن الرأي العام كان يرغب في إجماع دولي حول مسألة الحرب، وطالما أنه لم يحدث؛ فليس من المهم الحديث عن دور الأمم المتحدة بعد اندلاع الحرب وانتهائها. ويتضح هذا أكثر من الموقف من شركات الدول المعارضة للحرب؛ فقد أعرب 60% من البريطانيين عن أنه ينبغي عدم السماح لشركات الدول التي عارضت الحرب المشاركة في عقود بناء عراق ما بعد الحرب، في مقابل 32% اعترضوا على ذلك الرأي.

ويبدو أن المقصود بالأساس هو كل من فرنسا وألمانيا -خاصة الأولى- فقد حمل الرأي العام البريطاني فرنسا مسؤولية انفرط الإجماع الدولي؛ ومن ثم رأى حرمانها من المنافع الناتجة من الحرب.



وهكذا فإن الموقف من تداعيات الحرب لعب دوره في تعزيز الدعم للحرب. فقط ظلت الأوضاع الأمنية داخل بريطانيا مستقرة، ولم تتعرض لما يعكر صفوها. وعلى الرغم من الاعتداء الذي تعرضت له أهداف بريطانية في تركيا، إلا أن حقيقة أن الوضع داخل بريطانيا كان آمناً لعبت دورها في عدم انقلاب الرأي العام لمعارضة الحرب. كما أن الغالبية لم ترَ أن الحرب من شأنها التأثير على الأوضاع

تقدم الولايات المتحدة وبريطانيا مساعدة مالية كبيرة في إعادة بناء العراق، في مقابل 15% اعترضوا على ذلك.

وأعربت غالبية الآراء (59%) في هذه الفترة عن رغبتها في أن تقوم إدارة من الأمم المتحدة بإدارة شؤون العراق في الفترة التي تلي الحرب مباشرة، في مقابل 3% الذين رأوا أن الولايات المتحدة هي التي ينبغي أن تقود إدارة الدولة في هذه المرحلة، و36% في صالح إدارة مشتركة للتحالف تضم بريطانيا بجانب الولايات المتحدة.

ويبدو أن السبب وراء هذا هو ما سبق وعبر عنه الرأي العام من خطر أن ينظر الشعب العراقي إلى القوات الأجنبية نظرة المحتل المعتصب للأرض؛ ومن ثم تريد المقاومة في الصف العراقي، بما يعرض القوات البريطانية إلى خسائر كبيرة في الأرواح؛ وهو ما لا يرغب فيه الرأي العام. ومن ثم طالما أن الخسائر في القوات البريطانية ظلت عند حد معقول من وجهة نظر الرأي العام؛ فإن الدعم للحرب لا يزال مستمراً. ومع سقوط بغداد بدأ الحديث مرة أخرى عن دور الأمم المتحدة في إعادة بناء عراق ما بعد الحرب، وهنا فإن 46% من البريطانيين قالوا بأن يكون لها الدور القائد، في مقابل 28% قالوا بدور مساند لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تتوليان الدور القائد في هذه العملية. كما رأى 20% أن دور الأمم المتحدة ينبغي أن يقتصر على المساعدة الإنسانية فقط، و4% قالوا بألا يكون لها أي دور على الإطلاق.

وتشكل هذه النسب الثلاث الأخيرة نسبة 50% من الرأي العام البريطاني؛ وهو ما يدل على أن هناك انقساماً في الرأي حول دور الأمم المتحدة أيضاً. وهو ما يمكن تفسيره بعدم الثقة في قدرة الأمم المتحدة على إدارة الصراعات؛ ومن ثم تولي إدارة عملية إعادة البناء في هذه المناطق التي تشهد

ويبدو - كما سبق القول - أن معارضة التدخل العسكري في البداية كانت بالأساس اعتراضاً على الانفرادية الأمريكية في اتخاذ القرارات. ويبدو أن وجود رئيس أمريكي بهذه الشخصية هو السبب وراء هذه المشاعر المعارضة له، وليست تعبيراً عن تطور مشاعر عداوية للولايات المتحدة - على الأقل داخل بريطانيا - ومن ثم فإن النزعة التدخلية موجودة لدى قطاعات الرأي العام ذاته؛ ففكرة التدخل في ذاتها ليست فكرة مستهجنة. ويبدو أن هذه الفكرة تنبع من عوامل ثقافية حضارية قيمة، خاصة بالنظر إلى التفوق الحضاري للغرب، وأن نموذج الغرب وحكمه على الأمور هو ما يجب أن يتخذي به باقي دول العالم.

ثانياً - فيما يتعلق بأثر أزمة العراق على الداخل السياسي البريطاني ومستقبل الحكومة البريطانية الحالية؛ يمكن القول إن أثر الحرب على الحكومة يعتمد على نتائجها في المقام الأول، وليس على حالة الرأي العام عند بدايتها. ولا تتعلق النتائج بالوضع على أرض المعركة فقط، ولكن بانعكاساتها على حالة الاقتصاد البريطاني والخدمات العامة على وجه الخصوص؛ ومن ثم حتى في ظل تمتع الحرب بالدعم العام؛ إلا أن انعكاساتها على الحالة الاقتصادية هي ما يُحدد في النهاية مستقبل القيادة السياسية الحالية، ويبدو أن هذا ما يعوّل عليه القادة في المقام الأخير؛ فذاكرة الرأي العام ضعيفة، والمهم في النهاية هو الأداء الاقتصادي.

ثالثاً - إذا كانت إحدى المخاوف هي تعرض بريطانيا لهجمات إرهابية؛ فإن حقيقة عدم حدوث أي عمل إرهابي على الأراضي البريطانية قد ساهم في عدم ازدياد حدة القلق من استمرار الانخراط في الحرب. كما أن عدم

الاقتصادية داخل بريطانيا بسوء؛ وهو واحد من أهم العوامل التي يمكن الرجوع إليها في تفسير موقف الرأي العام من الحرب. كذلك فإن الوضع الذي وجد الرأي العام الأمم المتحدة فيه في مرحلة ما قبل الحرب؛ كان له أثره أيضاً في فقدان ثقته في قدرتها على تولي مهمة على هذا القدر من الصعوبة والتعقيد؛ ومن ثم قبول استمرار انخراط القوات في عملها حتى الانتهاء من المهمة التي أرسلت إليها.

الخاتمة:

يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج المترتبة على دراسة موقف الرأي العام البريطاني من الحرب على العراق، ويمكن تقسيم هذه النتائج إلى نوعين أساسيين: نتائج مباشرة، وأخرى غير مباشرة.

تمثل النتائج المباشرة في حقيقة الاتجاهات والآراء التي يعتنقها الرأي العام فيما يتعلق بالحرب، ودور القوة العسكرية في العلاقات الدولية من ناحية، وأثر الأزمة على الداخل السياسي البريطاني من ناحية أخرى.

أولاً - تستخلص الدراسة من الموقف الذي عبر عنه الرأي العام البريطاني تجاه الحرب أن هناك إيماناً - لحد كبير - وثقة في القوة العسكرية ودورها في التعامل مع الدول غير الديمقراطية؛ وهو ما يتسق مع افتراضات "نظرية السلام الديمقراطي"؛ التي ترى أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، ولكنها على استعداد تام وقبول لاستخدام القوة في مواجهة الدول غير الديمقراطية. وإذا كانت النظرية تحدثت عن القيود التي يمارسها الرأي العام الداخلي في الدول الديمقراطية على عدم استخدام القوة؛ فيبدو أن هذا القيد يتصل بالأساس باستخدام القوة تجاه النظم الديمقراطية الأخرى، ولا يمتد ليشمل الاعتراض على استخدام القوة في ذاته.

ودوره في النظام البريطاني على وجه الخصوص من ناحية أخرى.

ليس هناك الكثير من الدلائل على أن الحكومة على استعداد أن تُنصت لرغبات العامة إذا كانت تختلف بدرجة كبيرة عن سياسة الحكومة، خاصة في المجال الخارجي. وتفترض تقاليد الديمقراطية التمثيلية البريطانية أن حكمة القلة يمكن أن تعلق على رغبات الأغلبية؛ ومن ثم يعترف النظام السياسي البريطاني بالأدوار المختلفة التي يلعبها كل من الرأي العام *general opinion*، والرأي المالك للمعلومات *informed opinion*؛ فيما يتعلق بممارسة السياسة، وخاصة الجانب الخارجي منها. وعلى هذا فإن الحكومة البريطانية تُدان أمام الرأي العام من خلال حكمها على الأمور، وليس من خلال عدم طاعتها لرغبات الرأي العام.

ويمثل هذا المعضلة النهائية لأي ديمقراطية؛ حيث لا يمكن تجنب الصراعات المتعددة بين رغبات الأمة كلها حول قضايا معينة من ناحية، ومطالب الكفاءة والمصلحة القومية من ناحية أخرى. ويقبل الرأي العام البريطاني حل هذه المعضلة من خلال قبول المسلمة القائلة بأن بعض الأشياء على درجة كبيرة من السرية والتعقيد لأن تترك للعامة، وفي مثل هذه الحالات يكون على الحكومة القيادة، وعلى الشعب اتباعها؛ بمعنى أن الديمقراطية التمثيلية البريطانية لا تقبل القول بأن الحكام ينبغي أن يكونوا مستجيبين باستمرار للمحكومين، بل على العكس؛ من المعترف به ضمناً أن الحكومة عليها واجب الحكم وقيادة الشعب⁽⁴⁾.

فمن النادر ما ولّد الرأي العام الثقل الكافي لتغيير سياسة ما، وهذا إن حدث فإنه عادة يحدث حول قضايا تؤثر على العامة بطريقة مباشرة؛ مثل الضرائب وأسعار الوقود... بخلاف هذا، فإن ما

حدث خسائر بشرية كبيرة في صفوف القوات البريطانية كان من شأنه استمرار الدعم العام للحرب، وعدم إتاحة فرصة لازدياد المعارضة للاستمرار في العمليات العسكرية؛ ومن ثم هل إذا كانت عمليات المقاومة العراقية تستهدف القوات البريطانية تماماً كما تستهدف القوات الأمريكية؛ هل كان هذا سيحدث فارقاً، خاصة أن البريطانيين لا يعانون من الهاجس الأمني بنفس الدرجة التي يعاني منها الشعب الأمريكي الذي تعرض للهجوم في عقر داره؟

وابتداءً - تنبغي الإشارة إلى أن قضية العراق لم تعد تشغل الاهتمام الأكبر للرأي العام البريطاني؛ وإن كانت لا تزال تشغل الساحة السياسية الرسمية، وقد تكون منحت رئيس الوزراء فترة تحوّل فيها الانتباه عن الوضع الداخلي والقلق على حالة الخدمات العامة؛ إلا أن هذا لم يستمر، ولم يكن من المتوقع له الاستمرار فترة طويلة. فما يريده الرأي العام من الحكومة حالياً هو العمل على تحسين الرعاية الصحية والمدارس والمواصلات العامة، كما يريدون أن يتم التعامل مع موضوعات أخرى؛ مثل الهجرة واللجوء السياسي. ومهما كانت سعادة الرأي العام البريطاني بنتائج الحرب في العراق؛ إلا أن هذه القضايا في النهاية هي المحدد الأساسي في استمرار الحكومة أو استبدالها في الانتخابات العامة القادمة. صحيح أن قضية العراق ستكون إحدى القضايا المطروحة، ولكنها لن تكون المحك الأساسي للاختيار بين الأحزاب.

أما المجموعة الثانية من النتائج؛ فهي تلك النتائج غير المباشرة، والتي تتعلق بحقيقة دور الرأي العام في النظم الديمقراطية بشكل عام من ناحية،

يهم الحكومات بشكل عام هو مراقبة المزاج العام، وليس رأيه في سياسات معينة⁽⁵⁾.

إذا ما تقبلنا هذا من الناحية النظرية والعملية؛ فلا ينبغي أن نفاجأ عندما نجد أن التعبير عن الرأي العام من خلال الاستطلاعات قد يتم تجاهله، كما قد نفهم لماذا لم تُثنِ مسيرة المليون بريطاني في العاصمة لندن في 14 فبراير 2003 من عزم الحكومة البريطانية على المضي في طريق الحرب.

الهوامش:

(*) اعتمدت الدراسة على المصادر التالية في الحصول على استطلاعات الرأي العام البريطاني:

- www.YouGov.com
- <http://www.icmresearch.co.uk>
- <http://www.guardian.co.uk>
- <http://www.mori.com>
- <http://www.ananova.com>

(1) Richard Hodder-Williams, Public Opinion Polls and British Politics, (London: Routledge & Kegan Paul Ltd, 1970), pp. 66-68.

(2) Richard Hooder-Williams, Public opinion polls and British Politics, op.cit. pp. 4-6.

(3) Robert M. Worcester, British Public Opinion: A Guide to the History and Methodology of Political Opinion Polling, (Oxford: Basil Blackwell Ltd, 1991), 121-124.

(4) Richard Hodder-Williams, Public Opinion Polls and British Politics, pp. 70-76.

(5)

<http://www.muslimmedia.com/archives/editorial02/editor140.htm>